



الامم المتحدة

# الجمعية العامة

الدورة الثانية والأربعون

الوثائق الرسمية \*

PROVISIONAL

A/42/PV.25  
14 October 1987

ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

## الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الإثنين ، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

الرئيس

- المناقشة العامة [٩] : (تابع)

- ألقى كلمة كل من :

السيد أونيونكا (كينيا)

السيد ليغوايلا (بوتسوانا)

السيد مينارد (جزر البهاما)

السيد ولد أن جيان (موريتانيا)

السيد لاسو (تشاد)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

87-64146/A ٣٨٢٥ض

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد أونيوونكا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرنسي أن  
أضم صوتي الى المتكلمين الذين سبقوني وأعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن تهاني وفندي  
الحارة على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها  
الثانية والأربعين . وأود كذلك أن أعرب لسلفكم السيد همايون رشيد جودري وزير  
خارجية بنغلاديش عن تقديرنا للطريقة المثلى التي أدار بها أعمال الدورة الحادية  
والأربعين . كما أود أن أعرب عن امتناننا للسيد خافيير بيريز دي كوييار أميننا  
العام لأسلوبه القدير الذي يواصل به توجيه فريق الموظفين الدوليين العامل معه في  
خدمة المجتمع الدولي .

منذ اثنتين وأربعين سنة استدعت مأساة الحرب العالمية الثانية إنشاء جهاز دولي فعال للحيلولة دون نشوب حرب عالمية جديدة . وإن الدرس الرئيسي الذي تعلمناه في أعقاب تلك الحرب تحتويه الكلمات الاستهلالية للميثاق ، التي تتكلم عن عزم شعوب الأمم المتحدة على أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب . وأكد مؤسسو المنظمة من جديد إيمانهم بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية . هذه المثل والأهداف النبيلة ، بين أمور أخرى ، تشكل الروح التي توجه شعب وحكومة كينيا .

منذ إنشاء هذه المنظمة ، كان من أهم إنجازاتها الدور النشط الذي لعبته في عملية إنهاء الاستعمار . فقد مارس في الستينات والسبعينات عدد كبير من الشعوب والأقاليم حقه في تقرير المصير وحقق استقلاله الوطني . ومنذ ذلك الوقت احتلت هذه الشعوب والأقاليم مكانها الصحيح كأعضاء متساوين ونشيطين في مجتمع الأمم . إلا أنه للأسف لا تزال هناك جيوب للاستعمار لا بد من القضاء عليها في أفريقيا وفي أماكن أخرى .

ورغم أن السنوات التي أعقبت الحرب مباشرة شهدت إنشاء الأمم المتحدة واتسمت بسلم وأمن دوليين نسبيين ، فإن إنهاء الاستعمار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، والمناخ الدولي السياسي والبيئة الاقتصادية والاجتماعية ، كل هذه المجالات تبدو غير مبشرة بالمقارنة . ومن بين التطورات التي تتسم بالمفارقة في عصرنا استبدال تناحر الدولتين العظميين الرئيسيتين من أجل مناطق النفوذ بالاستعمار والسيطرة الأجنبية . وإن أقوى دولتين ، أنيطت بهما مسؤولية خاصة بموجب الميثاق لصيانة السلم والأمن الدوليين ، قد انفستا في تناحر مريب للسيطرة على موارد العالم ولتوسيع نفوذهما الاقتصادي والسياسي من خلال الأساليب الملتوية وغير الأخلاقية ، بما فيها التدخل في الشؤون الداخلية للدول والابتزاز الاقتصادي للدول النامية الضعيفة . وليس من شأن هذا الاتجاه أن يؤدي إلى تعزيز التعايش السلمي بين الدول ذات السيادة ، ولا بد من وضع حد له .

انتقل الآن إلى مسائل محددة ظلت الجمعية تنظر فيها لسنوات ولا تزال قابلة

للانفجار مهددة بذلك السلم والأمن الدوليين .

إن عدم ايجاد حلول عادلة ودائمة لقضية فلسطين لا يزال السبب الرئيسي لاستمرار التوتر وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط . وفي هذا السياق ، نؤيد عقد مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الأوسط . ونرى أنه من أجل أن يسود السلم الدائم والعدل في المنطقة ، ينبغي أن نسلم بأن كل دولة هناك لها الحق في العيش داخل حدود معترف بها دوليا . وبنفس الطريقة ، نعتقد أن مشكلة الشرق الأوسط لا يمكن ايجاد حل لها دون اقامة دولة مستقلة لملايين الفلسطينيين المشردين واللاجئين .

وفيما يتعلق بالحالة في أفغانستان ، لا يمكن ايجاد حل دائم للمشكلة بينما لا تزال القوات الأجنبية مرابطة في ذلك البلد . ولهذا ، نطالب بانسحاب جميع القوات الأجنبية من أفغانستان . وبالمثل ، فاننا نؤيد المطالبة بانسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا . وبالنسبة للحرب الإيرانية العراقية ، فنحن نضم صوتنا الى العديد من الوفود التي طالبت بالوقف الفوري للأعمال العدائية ونؤيد قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) الصادر في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٧ والجهود التي أعقبته والتي بذلها الأمين العام في هذا المضمار . وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية ، تؤمن كينيا ايمانا راسخا بأن الاتصال المباشر هو أفضل الطرق لتخفيف التوتر في المنطقة ، مما يؤدي الى حل سلمي للمسألة الكورية ، تمشيا مع مبادئ الاستقلال واعادة التوحيد السلمية والوحدة الوطنية الكبرى ، كما ورد في البيان المشترك بين الشمال والجنوب الصادر في ٤ حزيران/يونيه ١٩٧٣ .

وفي أمريكا الوسطى ، نرحب بجهود زعماء المنطقة في سعيهم المستمر من أجل تحقيق السلم والعملية الديمقراطية . وفي هذا السياق ، نؤيد تطور عملية السلم كما بدأتها مجموعة كونتادورا وازافت اليها مجموعة الدعم وتوجت في اتفاق غواتيمالا ، لانها تسعى الى إنشاء سلام راسخ ودائم في المنطقة . وفي هذا الصدد ، نرفض أية حلول خارجية مفروضة .

وعندنا في افريقيا ، نجد أن الغالبية العظمى من شعب جنوب افريقيا لا تزال تعاني من ذل نظام الفصل العنصري الاثم رغم وجود توافق آراء عالمي وواضح على أن نظام الفصل العنصري نظام شرير ولا يمكن اصلاحه ولا بد من القضاء عليه . وإن مختلف

التدابير التي اقترحت للتعجيل بالقضاء على الفصل العنصري وتحطيمه قد قوبلت بمقاومة صلبة وعنيدة من جانب النظام العنصري ، بدعم من حلفائه وشركائه التجاريين الرئيسيين . وجعلت هذه المقاومة من المستحيل على مجلس الأمن أن يوافق بالاجماع على التدابير اللازمة لإنهاء الفصل العنصري . ونحن نعتقد أن هناك واجبا أخلاقيا على كل البلدان وعلى كل الشعوب لضمان القضاء الكامل على هذا النظام البغيض .

في النضال لتحرير جنوب افريقيا من براثن الفصل العنصري ، نرحب ونحيي ، بكل ونعلن عن تضامننا الراسخ مع شعب جنوب افريقيا في نضاله ضد الاستغلال والقمع وحرمانه من الحق في ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير . وبالتالي ، لا نزال نطالب بالافراج غير المشروط والغوري عن نيلسون مانديلا وجميع السجناء والمعتقلين السياسيين الآخرين ، حتى يمكنهم أن يشاركوا بالكامل في العملية السياسية في جنوب افريقيا . وبالمثل ، نطالب بالرفع الغوري لحالة الطوارئ والحظر المفروض على حركات التحرير التي تعمل داخل وخارج جنوب افريقيا ووقف التدابير القمعية الأخرى . والموجة الحالية للرقابة على الأنباء ، والقمع المتصاعد والاعتقال العشوائي ، وتعذيب وقتل السكان السود والعدوان على دول خط المواجهة ، كل هذه الاعمال تبرر على نحو عاجل أن تحث الجمعية بقوة مجلس الأمن من أجل أن يفرض بالاجماع الجزاءات الإلزامية الشاملة على النظام العنصري ، لتحديه المستمر لمطلب المجتمع الدولي بأن يفك الفصل العنصري .

يواجه العالم منذ فترة طويلة سلسلة من المناورات والتكتيكات الخادعة التي ترمي الى تعطيل الاستقلال الحقيقي لناميبيا الى ما لا نهاية أو الى إقامة حكومة عميلة للنظام العنصري تخدمه وتآمر بأمره بدلا من اقامة حكومة مستقلة . وهذه المراوغة التي تمارسها جنوب افريقيا لتعطيل استقلال ناميبيا لمدة أطول ينبغي أن يوضع حد لها . واننا نطالب مجلس الأمن بأن ينعقد فورا وأن يتخذ قرارا حاسما فيما يتعلق بتنفيذ الاساس المقبول دوليا لاستقلال ناميبيا . ونحث الآن مجلس الأمن على أن يعتمد قرارا مساعدا لبدء تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

تعقد هذه الدورة في ظل خلفية يدخل فيها حل المشكلة الرئيسية في عصرنا ، وهي القضاء على الخطر النووي ، مرحلة جديدة . إن المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في جنيف وفي أماكن أخرى تدل بوضوح على أن الدولتين قد رحبتا بإعلان النوايا بتخفيض منظومات الأسلحة الهجومية . كما أظهرتا للعالم أنه يمكن إحراز تقدم هام في مجال نزع السلاح إذا ما توفرت لدى الطرفين الإرادة السياسية للدخول في حوار ومفاوضات حقيقية . ونحن نرحب بالاتفاق المبرم مؤخرا بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بوصفه أول محاولة لإزالة فئة محددة من الأسلحة النووية . إن أي نجاح يحرز صوب هذه الغاية لابد وأن يؤدي إلى مزيد من الاتفاقات بشأن المسائل الأكبر المتملة بنزع السلاح . وبالتالي ستواصل كينيا دعم عمل مؤتمر نزع السلاح وجهود الدولتين العظميين في تحديد الأسلحة .

إن المؤتمر المعقود مؤخرا بشأن الملة بين نزع السلاح والتنمية اعترف رسميا وقبل بأن هناك بالفعل صلة بين نزع السلاح والتنمية . وتحقيقا لهذا الهدف فإن تخفيض استهلاك الموارد في النواحي العسكرية يمكن أن يؤدي إلى تعاون دولي أكثر سلامة من أجل التنمية .

انتقل الآن إلى بعض الأوجه القانونية لعمل الأمم المتحدة ، التي يهتم بها وفدي بشكل خاص . منذ اعتماد اتفاقية قانون البحار في عام ١٩٨٢ بدأت اللجنة التحضيرية الخاصة بالسلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار ، في عقد اجتماعات لترجمة المبادئ الحميدة المكرسة في الاتفاقية إلى واقع ملموس . وقد لاحظت حكومتي أنه على الرغم من أن العمل التحضيري لتنفيذ الاتفاقية ، ولوضع نظام عالمي لاستكشاف واستغلال قاع البحار العميقة كان بطيئا بشكل محبط ، فإن الدورات القليلة الأخيرة للجنة التحضيرية سجلت تقدما مشجعا . وبالتالي فإننا نرحب بالمقرر الذي اتخذته اللجنة في ١٧ آب/أغسطس ، بتسجيل أول المستثمرين السرواد . وتتطلع كينيا إلى تطوير نظام عملي لتمدين قاع البحار يؤكد للمجتمع الدولي ككل أنه سيستفيد استفادة كاملة من الموارد الكامنة في قاع البحار في المناطق التي لا تخضع للسلطة القانونية الوطنية ، والتي تعد تراشا مشتركا للبشرية .

طوال السنة الماضية واصل الاقتصاد العالمي انحداره في مسار مبهم محفوف بالمخاطر . وهذا التقييم يعزز المرمى الاساسي الشامل لمناقشتنا العامة هنا وفسي حتى التحليلات التي طرحت أمام هذه الجمعية . ويتم هذا الاتجاه المناوئ بالنمو المتباطئ والراكد في معظم الاحوال ، واتساع أوجه التباين ، وزيادة أوجه الخلل وعدم الانصاف التي تعمل بشكل يضر بالبلدان النامية . ونتيجة لذلك أصبح عبء التكيف الاقتصادي يتحول على نحو غير متناسب إلى اقتصادات البلدان النامية الضعيفة ، وهذا بدوره يعميق بشكل خطير نموها الاقتصادي ويحبط جهودها التنموية .

هذه الازمة الاقتصادية العالمية الملحة وجهت ضربة قاصمة لكل البلدان النامية تقريبا . والعديد منها كانت أصلا غارقة في ركود اقتصادي . وعلاوة على ذلك فإن انكماش عملية التنمية فيها يقوض من نسيج سكانها الاجتماعي والسياسي ، بل ويشكل خطرا جديدا على السلم والأمن الدوليين . ولتجنب مثل هذا السيناريو الكئيب ليس هناك من بديل عن السعي بجدية من أجل استئناك مبكر للنمو الاقتصادي العالمي ، وإعادة إحياء عملية التنمية - ولاسيما في البلدان النامية ، وتخفيض أوجه التباين بين اقتصادات البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو تخفيضا جذريا .

وقد كانت التجارة الدولية تقليديا تؤدي وظيفة المحرك الحيوي للنمو . ولكن للأسف تتعرض تلك الوظيفة حاليا لضرر بالغ . فالحماية المتفشية ، ووسائل التخريب المتعددة مثل الحواجز الجمركية وإعانات التصدير والحصص الطوعية ، بالإضافة إلى حواجز أخرى عديدة غير جمركية تنتهك أحكام مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة أو تتحايل عليها ، كلها قوضت في السنوات الأخيرة الوظيفة الفعالة التي كان يؤديها النظام التجاري الدولي . وبالإضافة إلى ذلك فإن التزامات البلدان المتقدمة النمو "بتجميد" و "سحب" التدابير الحماية لم تنفذ حتى الآن . إن عملية تحرير التجارة الدولية في واقع الأمر لم تتباطأ فحسب ، بل إنها سارت في طريق عكسي لا يتماشى ومصالح البلدان النامية ، مما أدى إلى وجود عوائق خطيرة لا يمكن تخطيها أمام صادراتها وأمام فرص وصولها إلى الأسواق الدولية .

وشمة تهمة تفصح عن نفسها تدمغ النظام الحالي للتجارة الدولية هي أن حصمة البلدان النامية في تلك التجارة لم تزد بنسبة تذكر في العقدين الماضيين . وعلاوة على ذلك انخفضت تجارة تلك البلدان مع البلدان المتقدمة النمو في نفس الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة وارداتها من السلع المصنعة في تلك البلدان . بل لقد أصبحت تلك الواردات الآن تشكل نسبة كبيرة من إجمالي صادرات البلدان المتقدمة النمو .

وقد يكون من المستحيل أن نناقش مسألة التجارة الدولية دون أن نشير إلى السلع الأساسية بمفهوم خاصة . إن انهيار أسعار السلع الأساسية والحالة التي بلغت حد الكارثة في أسواق تلك السلع يستحقان اهتمامنا الجاد والوثيق . وقد أثر هذا الوضع المثل على أغلبية البلدان النامية التي تشكل صادراتها من السلع الأساسية الجزء الأكبر من دخلها في التصدير . ونحن نشعر بإحباط شديد بسبب تنفيذ بعض الاتفاقيات القائمة المتعلقة بالسلع الأساسية . بيد أننا نشدد على ضرورة السعي إلى التنفيذ التام للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، بما في ذلك تشغيل الصندوق المشترك في أقرب فرصة ممكنة ، واستكمال المفاوضات المتعلقة بشأن الاتفاقيات الفردية للسلع الأساسية وتحسين نظام مرافق التمويل التعويضي .

ويكمن في لب "أزمة التنمية" الراهنة عدم كفاية التدفق الدولي للموارد المالية . إن الانخفاض الحاد في قروض المصارف التجارية والاستثمارات الأجنبية الخاصة زاد من حدة مشكلة الإنفاق الصافي المخفض من مصادر المساعدة الإنمائية الرسمية . وبالتالي أصبحت البلدان النامية منذ أوائل الثمانينات ، وعلى نحو مشير للسخرية المزود الصافي لرأس المال بدلا من أن تكون المستفيدة . وهذا الانعكاس في التدفق المالي يعتبر جوهر المعوقات الخاصة بالمدفوعات والازمة المالية التي تواجه البلدان النامية . أما أزمة الدين الخارجي وهي أوضح مظاهر هذا الانعكاس ، فإنها تلقي سحابة معتمة على النظام المالي الدولي برمته ، وأشارها الضارة لم ينج منها إلا القليل من البلدان النامية ، وربما لم ينج منها أي بلد . لقد وصلت أزمة الدين الخارجي إلى أبعاد مفرجة جرفت معظم البلدان النامية في شتى أنحاء العالم . وعلى الرغم من



عمليات التكيف المؤلمة والشاقة التي تطلع بها البلدان النامية المدينة ، فإن خدمة الدين تزيد بسرعة تفوق قدرتها على احتوائها وعلى الصمود أمام ما ينجم عن ذلك من ضغوط سياسية واجتماعية .

ومما يشجع كينيا بصفة خاصة المناخ الإيجابي والعملي الذي ساد مداولات الدورة السابعة التي اختتمت مؤخرا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . والجدير بالذكر هنا أن الأونكتاد السابع كان فريدا في نوعه ، حيث أن مناقشاته المضمونية ظلت إيجابية وبناءة ولم تشبها المجابهة .

وقد استطعنا لأول مرة في تاريخ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن نعلم وثيقة نهائية بتوافق الآراء توصي بعدد من نهج تدابير السياسة العامة تتناول مشاكل الديون ، والموارد من أجل التنمية والمسائل المالية المتعلقة بها ، والسلع الأساسية ، والتجارة الدولية ، ومشاكل أقل البلدان نموا . والأمر متروك الآن للمجتمع الدولي ككل لوضع طرائق تنفيذ الاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر الأونكتاد السابع وترجمتها الى حقيقة واقعة . وتفضلع الجمعية العامة بدور رئيسي في هذه العملية ، وأحث على العمل من أجل أن نتمكن قبل اختتام دورتنا الحالية من الاتفاق على الطرائق الضرورية التي تتيح لنا تنفيذ مضمون الوثيقة الختامية بالأسلوب الذي أعتد بها في جنيف في ٣ آب/اغسطس .

والواقع أن حجم أزمة التنمية في افريقيا أبرزته الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة . وقد أشار الاعتماد بالإجماع لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ كبير الآمال في الانتعاش الاقتصادي في افريقيا . وللأسف ، لم يستجب المجتمع الدولي حتى الآن بالشكل الكافي للالتزامات المقطوعة في برنامج العمل . وتدرك كينيا والبلدان الافريقية الأخرى أن المساعدة المنتظرة من المجتمع الدولي ، كما ينص عليها برنامج العمل ، ليست إلا تكملة للجهود التي تبذلها . وفي هذا الصدد ، لا يزال الانتعاش الاقتصادي والتنمية ، كما يلاحظ من محاضر جلسات اجتماع القمة الأخير لمنظمة الوحدة الافريقية ، يحظيان بأولى الأولويات من جانب حكوماتنا . كما أن الحكومات الافريقية اعتمدت مجموعة من التدابير الجسورة والجذرية لانقاذ اقتصاداتها من الانهيار ولضمان توجيه إعادة الهيكلة الرئيسية واتجاه السياسة نحو إعادة وضع القارة على طريق التنمية المطردة ذاتيا .

لقد آتينا الى الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة على أمل أن تتمكن هذه الدورة من إقامة الآليات الضرورية لتقييم تنفيذ برنامج العمل . وسوف تشارك كينيا ، مع بقية الدول الاعضاء ، مشاركة تامة في العمل على ضمان تنويع

هذه العملية بالنجاح . ونود في هذه المرحلة أن نؤكد مرة أخرى على أهمية الدور الهام الذي يمكن للمجتمع الدولي وينبغي له أن يقوم به في تنفيذ عملية برنامج العمل . ولذلك فإننا نناشدكم أن تعتمدوا تدابير واقعية على نحو سريع لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ البرنامج بنجاح ، لأن الوقت ليس في صفنا .

إننا ندرك جميعا المزايا المشتركة التي يمكن أن نجنيها من التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية والمتقدمة النمو ومن التعاون فيما بين البلدان النامية . ولكن ينبغي ألا ينظر الى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بأي شكل من الأشكال على أنه تطبيق لسياسة انعزالية . فهو ، خلافا لذلك ، يرمي الى جعل التعاون الدولي أوسع نطاقا . وستواصل كينيا العمل عن قرب بوجه خاص مع البلدان الأخرى في شرق ووسط وجنوب افريقيا ، سعيا لاقامة أشكال أخرى من التعاون الاقتصادي والتجاري وغير ذلك . وكينيا عضو في منطقة التجارة التفضيلية ، التي تضم ١٥ دولة عضوا تقع في شرق وجنوب افريقيا ، التي تتجاوز طاقتها التسويقية ١٦٠ مليون نسمة . كما إننا نشترك بنشاط في السلطة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية ، المكونة من ست دول أعضاء ومقرها جيبوتي ، وأحد أغراضها هو إعطاء الدول الأعضاء تحذيرات مبكرة عن الجفاف ، الذي لا يزال منتشرا في أكثر أجزاء قارتنا . وقد أبرمنا أيضا في السنوات الأخيرة اتفاقات مع معظم جيراننا بغية انشاء لجان اقتصادية استشارية مشتركة ، بما في ذلك لجان قطاعية .

ومما يذكر أن الجمعية العامة ، ادراكا منها للصلة الوثيقة بين التنمية الاقتصادية والقضايا البيئية ، انشأت في عام ١٩٨٣ ، بموجب القرار ١٦١/٣٨ ، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية . وأمام الجمعية العامة اليوم تقرير اللجنة المعنون "مستقبلنا المشترك" . وأود أن أسجل تقدير وفد بلادي لهذه الوثيقة الممتازة . التي نشعر انها ستكون مادة مرجعية مفيدة للمسائل المتعلقة بالتنمية والبيئة . وإننا نهنيء السيدة غرو هارلم بروندتلاند ، رئيسة وزراء النرويج ، التي ترأست هذه اللجنة بكل اقتدار . ان مقترحات اللجنة تتماشى مع السياسات التي تتبعها حكومة كينيا ،

خامة المتملة منها بمسائل الأمن الغذائي والطاقة والصناعة والاسكان والمستوطنات البشرية ، وهذا غيض من فيض . ولا تزال كينيا تؤيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتقدر عمله الجدير بالثناء في ميدان البيئة .

وعن مجال آخر ذي صلة بالموضوع ، وهو المستوطنات البشرية ، أود أن أسجل تقدير حكومة كينيا للدور الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، الذي يعمل عن كثب مع الحكومات والمؤسسات المعنية الأخرى لتحسين ظروف المأوى في جميع مناطق العالم ، ولاسيما بالنسبة لقطاعات المجتمع الفقيرة والمتضررة . وأود في هذه المرحلة أن أؤكد من جديد على التزام حكومة كينيا الكامل بحق جميع كل الناس في مستوى معيشي مناسب ، بما في ذلك حقهم في سكن مناسب لهم ولأسرهم . وقد احتفل هذا العام بنجاح بالسنة الدولية لايواء المشردين ، في شهر نيسان/ابريل في مقر الموئل في نيروبي بكينا ، بمناسبة الذكرى العاشرة لانشاء اللجنة المعنية بالمستوطنات البشرية . وقد اعطت السنة الدولية لايواء المشردين حافزا لتعبئة الدعم الحكومي وغير الحكومي والدولي لمشاكل المأوى . ونود أن نناشد بمواصلة تقديم الدعم لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتمكينه من التصدي لتحديات عصرنا الملحة والمتملة بالمأوى والمشردين .

وقد شهدنا هذا العام أيضا انعقاد المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها بنجاح في شهر حزيران/يونيه في فيينا بالنمسا . وفي الحقيقة ، كان هذا المؤتمر حدثا هاما وتجربة ثرية لاكثرتنا . واستطعنا ان نعتمد بتوافق الآراء الاعلان والمخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات . أن توصيات فيينا تشرح شرحا وافيا التدابير العملية التي من شأنها أن تسهم في مكافحة إساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها . والأمر متروك الآن للجمعية العامة لوضع طرائق تنفيذ اعلان فيينا ، بالإضافة الى تنفيذ المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات . وسوف تتعاون كينيا تعاوننا تاما مع الدول الاعضاء الأخرى لتحقيق هذا الغرض .

وختاماً ، اسبحوا لي أن أشير هنا الى أننا نشاطر بالكامل فكرة أن السلم لا يمكن صيانتة في عالم يعيش فيه ثلث السكان في رفاه اقتصادي بينما يعاني ثلثيه من مصاعب اقتصادية كبيرة ومن البؤس ومن الذل . ومن أجل الترويج لانشاء نظام اقتصادي دولي جديد وزيادة تعزيز السلم والامن الدوليين واصلت منظومة الامم المتحدة عبر السنين تنفيذ مهمة نبيلة تتجلى اهدافها في مثل ميثاق الامم المتحدة ومقاصده . وبما أن الدول الاعضاء ملتزمة رسميا بهذه المقامد والمثل ، فان كل دولة عضو لها دور تضطلع به ولا بد أن تواصل الاضطلاع به . ومن المحتم علينا أن نبذل جهودا ايجابية لكي ننظر الى تكافلنا من منظور أكثر شمولية واستنارة ، لأنه لا يمكن إلا من خلال هذا المنظور ان تستنبط توصيات مجدية وبرامج عملية ملمومة يتفق عليها وتنفذ بعد ذلك على وجه السرعة .

وفيما يتصل بالاستعراض الجاري لكفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة ستواصل كينيا تأييد كل المبادرات والتدابير الهادفة الى تعزيز الاداء الفعال للمنظمة . بيد أننا سنقاوم أي محاولة للمساس بالمبادئ والمقاصد الأساسية المكرسة في الميثاق . وبالتالي ، ولدى تنفيذ القرار ٢١٣/٤١ ، يجدر مراعاة كفاءة الامتثال الصارم لأحكام الميثاق .

وفي هذه الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة نود أن نؤكد مرة أخرى على التزامنا بميثاق الأمم المتحدة واحترامنا لحكم القانون المكرس في مختلف المكوك الدولية ، وهو الاحترام الذي يشكل في رأينا الضمان الوحيد للحفاظ المستمر على القواعد الأساسية للسلوك بين الدول والضمان الوحيد لصون السلم والامن الدوليين . وأود أن اختتم بياني ، سيدي الرئيس ، بأن أتمنى لكم ، وللأمين العام وجميع الممثلين الحاضرين هنا دوام الصحة والنجاح في سعينا الفردي والجماعي من أجل إقرار السلم والامن الدوليين وتحقيق التنمية الدولية .

السيد ليفوايلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، لقد أصبغ بلدكم العظيم ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ومنطقتكم أوروبا الشرقية ، شرفا عظيما على المجتمع الدولي بأن أتاحا له خدمات شخصية دولية بارزة مثلكم . ونحن على ثقة من أن قيادتكم ستتوج بمنجزات هامة بالنسبة لمنظمتنا . ووفد بلادي ، بصفته عضوا في اللجنة العامة ، سيؤيدكم تأييدا لا ينقطع في افضلاكم بمهامكم . وأهنئ أيضا سميي السيد جوزيف ريد ، على الوظيفة الجديدة التي يشغلها الآن .

ماذا عسانا أن نقول عن ملفكم ، السيد همايون رشيد جودري ؟ لقد كانت جهوده التي لا تعرف الكلل ومهاراته التفاوضية الدؤوبة هي التي أدت الى ايجاد حلول توفيقية جسورة بشأن مسألة اعادة الهيكلة الصعبة لمنظومة الأمم المتحدة ، وهي عملية نأمل أنها تهدف بحق الى اعادة تنشيط نظام الاداء في الأمم المتحدة بدلا من شلل المنظمة . وستفتقد الجمعية الى مطرقته الصارمة ، ولكن عزاءها هو أن خلفه لا يقلل عنه من حيث المهارات والخبرات الدبلوماسية الراسخة .

كما أن أميننا العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، حافظ بأمانة على مسيرة أسلافه من الأدباء العظماء ذوي الامكانيات البارزة الذين قدموا الى منظماتنا لخدمة أبناء جنسهم . وتعد تقاريره السنوية أدوات قيمة في اعمالنا . ويجب أن نستمع الى نصيحته بشأن ما يتوجب القيام به لمعالجة المشاكل المعبة التي تواجهنا . ووفد بلادي يخيه ويخيه موظفيه في نهاية عام آخر من خدماتهم المتفانية باسمنا جميعا .

ومع اقتراب عام ١٩٨٧ من نهايته ، ثمة دليل متزايد على أن الحالة الاقتصادية الدولية لن تختلف كثيرا عما كانت عليه في العام الماضي . فما زالت الحالة تقدم صورا مبهمه ورؤى متضاربة . ويتفق معظم المراقبين الاقتصاديين على أن النمو حتى في البلدان الصناعية ما زال راكدا ومتقلبا .

وهذا يعني بالنسبة للبلدان النامية أن شبح الويلات التي عانت منها الاقتصادات في السنوات الأخيرة ما زال حاضرا . ولكن بالنسبة لافريقيا التي اعتمدت ، بالتزامن مع المجتمع الدولي ، برنامج اولويات افريقيا للانتعاش الاقتصادي ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، في هذه الجمعية في العام الماضي ، لا تزال الحالة خطيرة بمفء خاصة . ووحدة الهدف التي برزت في الدورة التاريخية لم تبرز على صعيد التطبيق . وعلى الرغم من أن افريقيا حاولت بدء عمليات الاصلاح التي طالب بها البرنامج ، فإن البيئة الاقتصادية الدولية قد تدهورت تدهورا شديدا منذ العام الماضي ، وقد أفقد هذا بعض الاصلاحات المتخذة معناها .

ولم تحظ القارة المنهكة اقتصاديا بأي غوث من ذلك البرنامج . فأسعار السلع الأساسية التي تستمد منها البلدان الافريقية معظم قطعها الاجنبي لا تزال شديدة الانخفاض ، وأصبح عبء الدين لا يطاق ، ولا تزال أسعار الفائدة شديدة الارتفاع ، وما زالت أسعار صرف معظم العملات الرئيسية متقلبة ، في حين أن الاتجاهات الحمائية تمشخ برأسها القبيح ، وحتى المساعدة الانمائية الرسمية المتعددة الاطراف انخفضت . يضاف الى هذه القائمة من الضائقات الاقتصادية الكوارث الطبيعية الدائمة التي تتراوح من الجفاف والتصحر والاعاصير الى آفات المحاصيل والانفجار السكاني ، وكذلك

الكوارث المصطنعة ، مثل الحروب الأهلية وأعمال زعزعة الاستقرار ، والنتيجة هي : قارة تقف على حافة الانهيار الاقتصادي .

يقدر البنك الدولي أنه ، أثناء عام ١٩٨٦ ، ازدادت اقتصادات البلدان النامية بنسبة ٤,٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . وهذا يكاد لا يكفي لمواكبة زيادة السكان التي تبلغ ٣,٥ في المائة في عدد من هذه البلدان . ولم يزد نمو الاقتصادات الافريقية إلا بنسبة ١,٢ في المائة فقط في عام ١٩٨٦ . وتدل احتمالات هذا العام على أن النمو الشامل للبلدان النامية لن يصل بالكاد في المتوسط إلا الى ٣ أو ٤ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . واستنادا الى هذه الارقام ، فإن اللجنة الاقتصادية لافريقيا تقدر أنه سيحدث في المنطقة الافريقية معدل نمو يتراوح بين ٢ و ٣,٥ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي .

غير أن اللجنة الاقتصادية لافريقيا سارعت الى القول بأن هذه الارقام قد تنخفض ، نظرا لأن ناتج الحبوب والمنتجات الزراعية في عدد من البلدان الافريقية تتهدده مخاطر جديدة . وعلى الرغم من الأمطار الغزيرة التي هطلت في بعض أجزاء افريقيا ، فإن الجراد والجندب يتهددان المحاصيل في شرق افريقيا والجنوب الافريقي ومنطقة السهل وبعض أجزاء افريقيا الغربية . وفي الجنوب الافريقي بات واضحا بالفعل أن محاصيل الحبوب لن تكون وفيرة هذا العام ، وذلك يرجع جزئيا الى استمرار الجفاف وأعمال زعزعة الاستقرار التي تتم عن طريق آفة أخرى ، ألا وهي آفة الفصّل العنصري .

والحقيقة هي أن افريقيا قد بذلت قصارى جهدها لتنفيذ ذلك البرنامج . فقد شرعت في إجراء املاحات هيكلية صعبة في محاولة جسورة لاعادة تأهيل وتنشيط اقتصادات القارة استجابة لذلك البرنامج ولنداءات المجتمع الدولي . وهناك أكثر من دليل على ذلك ، وهذه حقيقة تشهد عليها اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وما تفتقر اليه الحاجة الآن هو رد الفعل الايجابي من جانب المجتمع الدولي . وعلى حين أننا نقدر عميق التقدير ونحيي التعهدات المحددة التي قدمت في الدورة الاستثنائية والتي سينفذ بعضها ، كما نعرف فإننا وملنا بعد تروا الى نتيجة هي أن المجتمع الدولي بأسره



ما زال غير مكترث بوجه عام إزاء مأساتنا . وهذا لا يفيد الاصلاحات التي شرعنا فسي القيام بها .

ونشعر بقدر من خيبة الأمل أيضا لان الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في جنيف لم تف بتطلعاتنا . فقد استبعدت مشاكل تدفقات الموارد والنقد والتمويل والسلع الأساسية والتجارة الدولية ومشاكل أقل البلدان نموا ، وشركتها دون حلول دائمة وأساسية . ويحدونا الأمل أن يُبذل المزيد من جهود المتابعة لمواصلة تلمس الحلول الهادفة والدائمة لهذه المشاكل .

وبالمثل نرحب باستمرار محادثات جولة اوروغواي إيماننا منا بانهم سيتوصلون الى تسوية لمشاكل الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تقيد التجارة الحرة في العالم والتي تضر ببلدان العالم الثالث . كما أننا مصممون في افريقيا على أن نضطلع بدورنا في السعي الشاق للتوصل الى تسوية لهذه المشاكل من حيث وضع استراتيجيات الاعتماد على الذات ، ومن حيث القيام بدور الشركاء المتعاونين مع البلدان الأخرى ، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو . وانطلاقا من تلك الروح ، عقد مؤتمر دولي معني بمهمة الانعاش الاقتصادي والتنمية الطويلة الاجل في افريقيا في ابوجا بنيجيريا ، في حزيران/يونيه من هذا العام ، وندوة افريقية معنية بالتنمية الشعبية في نيامي بالنيجر خلال الشهر نفسه . وطلب رؤساء دول بلدان منظمة الوحدة الافريقية عقد دورة استثنائية تُعنى بمشكلة الديون في المستقبل غير البعيد . يرحب وفد بلادي أيضا بانشاء الأمين العام لفريق استشاري للنظر في مسألة تدفق الموارد الافريقية . ونرجو أن يكون تقرير هذا الفريق البارز محل دراسة جادة من قبل كل من يمكنهم تقديم المساعدة .

إن جدول الأعمال السياسي لهذه الدورة مألوف . وهو تقريبا نفس جدول الأعمال الذي ألفناه عاما بعد عام ، ودورة بعد دورة ، في العقود العديدة الماضية . في جزئنا من العالم ، في تلك المنطقة المضطربة ، منطقة الجنوب الافريقي ، لا يزال خطر الفصل العنصري المهلك مصدر قلق كبير لشعب المنطقة . والحالة هناك أسوأ مما كانت عليه عندما اجتمعنا هنا في العام الماضي . فحالة الطوارئ الشاملة التي أمّلت سلطات جنوب افريقيا أن تحجب عن طريقها ذلك البلد الذي يمزقه النزاع عن أعين العالم ، ومن ثم تطلق العنان للأعمال الوحشية التي يمارسها الفصل العنصري ، ما برحت سارية ، ولكنها لم تعط البلد السلم الذي يحتاج اليه بشدة ، كما أنها لم تجعل الفصل العنصري أقل خسة وشراسة ، ولم تجعل الضغط لإحداث التغيير أقل إلحاحا . لا تزال جنوب افريقيا بلدا عنصريا مستقطبا بعنف رغم الكلمات الطنانة عن الإصلاحات التي قامت بها بريتوريا وكيب تاون . ورغم جميع مطالبات المجتمع الدولي

بإحداث تغيير - وتغيير هام - لاثزال مدن يسكنها السود واقعة تحت الاحتلال العسكري ، ولايزال يحتجز دون محاكمة ودون هوادة النشطون ضد الفصل العنصري وأعضاء الاتحادات العمالية وأعضاء الكنيسة والطلاب بل حتى الأطفال . حتى زعماء الجبهة الديمقراطية الموحدة الذين تجشموا عناء التقيد بقواعد المظاهرات السلمية لإحداث التغيير إما مختفون وإما في السجن . والواقع أنه ما من منظمة ولا مؤسسة في جنوب افريقيا تسعى الى الانضمام سلميا الى الكفاح من أجل إحداث التغيير قد نجت من هذا . أما الجامعات فقد أصبحت آخر ما تتبع معها وسائل الإضعاف أو التهذئة أو كليهما . والواقع أن هذا قد يكون مفاجأة ، ولكن التكلم عن السلام وإحداث التغيير في جنوب افريقيا أصبح مسلكا خطرا . وإنني أكرر ، إن التكلم بشأن السلام أو إحداث التغيير في جنوب افريقيا أصبح مسلكا خطرا إن لم يكن جريمة بالنسبة لمن ليسوا أعضاء في الحكومة نفسها التي لا تريد السلام أو إحداث التغيير على أسس تقبلها غالبية الشعب في جنوب افريقيا . إن الزيارة التي قامت بها منذ شهور قليلة الى السنغال مجموعة من البيض في جنوب افريقيا الذين قبلوا حكمة التكلم عن السلم مع زعماء جنوب افريقيا السوداء الحقيقيين أصبحت عملا من أعمال الخيانة من وجهة نظر حكام جنوب افريقيا المتحيزة . أما أولئك الذين شاركوا في أنشطة خارج البرلمان ولكن سلمية فقد هددوا بنتائج وخيمة .

لا تزال بلادي راسخة في اعتقادها بأنه إن كان هناك طريق للخلاص من ورطة الفصل العنصري - ونحن نعتقد بأنه يوجد بالفعل أمام حكام جنوب افريقيا - فإنه طريق المفاوضات السلمية ، ذلك النوع من المفاوضات الذي حاولت بعثة الكومنولث للسلام أن تشجع عليه عندما ذهبت الى جنوب افريقيا في العام الماضي ، وقد ذهبت محاولات البعثة سدى ، ونحن نعلم ما حدث لها . وليس ذلك النوع من المفاوضات الذي يتوخاه ما يسمى بالمجلس الوطني والذي يدعى اليه "المعتدلون السود" ، بينما لا يُشرك فيه زعماء المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وغيرهم من زعماء السود في جنوب افريقيا الذين يعتبرون متطرفين ، إلا بشرط تخليهم عن العنف .

إننا نتساءل ، كيف يمكن لحكومة تمارس الكثير من العنف - حكومة قتلت الكثير من الأطفال والكثير من المسنين رجالا ونساء - بفرض تنفيذ سياسة الفصل العنصري ، إن تطالب بإلغاء العنف من جانب ضحايا الفصل العنصري ، وهم الذين تقتلهم دون عقاب ؟ وكما يدل مفهوم التفاوض لدى فريق الكومنولث ، ينبغي وقف العنف - لا شجبه - من كلا الجانبين للتمكين من بدء المفاوضات . ولا يزال هذا أفضل طريق لبدء المفاوضات ، وعلى نظام بريتوريا مسؤولية إثبات أن كلماته الطنانة عن المفاوضات ليست واحدة من تلك الخيل الواضحة التي يلجأ إليها كثيرا لتفطية - غطسته المستمرة .

ينبغي أن تهيأ الظروف المناسبة لإجراء مفاوضات هامة يكفل لها النجاح . أولا ، يجب على الطائفة البيضاء ، أو زعمائها ، أن يقبلوا - كنقطة إنطلاق أساسية لا يمكن إخفاؤها - مبدأ أنه ما من تسوية لا تكفل إقامة نظام سياسي ديمقراطي حقيقي في جنوب افريقيا غير عنصرية موحدة تحقق السلام في ذلك البلد . ما من تسوية لا تكفل تحقيق هذا قدرة على تحقيق السلام في ذلك البلد . والنتيجة الطبيعية الهامة المترتبة على ذلك هي الافراج عن الزعماء السياسيين مانديلا وغيره ، الذين يحول عدم تواجدهم وسط مواطنيهم دون بدء أية مفاوضات . وكذلك فإن من الشروط المسبقة الحاسمة لبدء مفاوضات حقيقية هامة بنجاح ما يلي : رفع حالة الطوارئ ؛ وإزالة القوات من المدن التي يسكنها السود ؛ ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الحدوديين الافريقيين لازانيا ، والمنظمات السياسية الاخرى التي يعد اشتراكها في إقامة نظام دستوري ديمقراطي جديد في جنوب افريقيا أمرا لا غنى عنه . وأي شيء أقل من ذلك يعد مضيعة للوقت . وكما قلنا من قبل ، ونقول الآن ، فإن ما تسمى بالاصلاحيات ليست سوى مضيعة للوقت واشبات لمحة رأينا القائل بأن تلك الاصلاحيات كلها إنما ترمي الى تحديث طغيان الفصل العنصري ، وجعله مقبولا لضحاياها حيثما أمكن ذلك .

مضت عشر سنوات تقريبا - وهذا مآزق آخر - منذ اعتمد مجلس الامن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) كبرنامج عمل لإنهاء استعمار ناميبيا سلميا . وبقاء القرار حبرا على ورق حتى الآن يشجع على الحكم بقسوة على الأمم المتحدة . فأين مجلس الامن الذي وضع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؟ وأين الدول الغربية ، وأين ما يسمى بفريق الاتصال الذي عمل بجد منذ تسع

سنوات على إصدار مجلس الأمن للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؟ لماذا هذا الصمت ، ولماذا التقاعس الآن ؟

إن عدم تنفيذ هذا القرار الهام لا يمكن تبريره بأية طريقة موثوقة لتحقيقه بسيطة هي أن مجلس الأمن قد سمح لنفسه بأن يضعفه تفرس دولة صغيرة ، وترتب على ذلك أن خطته - برنامج عمله - ستموت ميتة غير طبيعية . إن ميثاق الأمم المتحدة يتضمن كل السلطات التي يحتاجها مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . فيجب على مجلس الأمن أن يطالب - وأن يطالب باقتناع ، وباحساس قاطع بالهدف ودون غموض - بأن تتعاون جنوب افريقيا في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) أو بأن تواجه عواقب ذلك . وبعبارة أخرى . فإن المطالبة بتنفيذ ذلك القرار تتطلب نفس القدر من الشدة والإصرار اللذين مورسا فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) بشأن النزاع بين إيران والعراق . إننا نريد أن نسمع جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يهددون بصوت واحد - كما شهدناهم من قبل على شاشة التلفزيون - بعواقب وخيمة إن لم ينفذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

هذا هو ما ظلوا يفعلونه فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ولكننا لا نرى أي اختلاف بين الصراعين ، فالصراع في الجنوب الافريقي يهدد السلم ، والصراع في منطقة الخليج يهدد السلم أيضا . ولذلك لا نعرف السبب الذي يجعل بعض الناس يقضون الليالي بلا نوم ويقضون الايام في قلق محاولين تنفيذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) وعندما نطالبهم بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يستخدمون حق النقض . اننا لا نستطيع أن نفهم ذلك .

ولذلك ، نطالب برد اعتبار الأمم المتحدة .

إن الأمم المتحدة يجب أن ترد اعتبارها . وينبغي ألا يظل مفروضا على شعب ناميبيا أن يظل يضحى بحياة أبنائه دون سبب في حرب قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة انهاءها منذ حوالي ١٠ سنوات باعتماده القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) إن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) مستعدة الآن ، كما كانت دائما للبدء في تنفيذ هذا القرار . كما أن الأمين العام للأمم المتحدة يحث على العمل . ودول خط المواجهة مستعدة للمساعدة قدر طاقتها في تنفيذ ذلك القرار .

إن الكثير جدا عرضة للخطر في منطقتنا . فالآلاف يموتون في حروب سببها الاساسي الحالة في جنوب افريقيا أي ، بعبارة أخرى ، الفصل العنصري . لقد أصبحت الآلة العسكرية للفصل العنصري معلقة فوق رؤوسنا كسيف ديموقليس . وأصبحت دول المنطقة التي يسودها حكم الاغلبية ، مناطق حرب تقوم عميات قطاع الطرق التي يستخدمها نظام بريتوريا ، والتي تكملها عادة غزوات الوحدات العسكرية ، بزرع الموت والدمار فيها . كما أن المذابح التي تحدث على نحو متزايد في جمهورية موزامبيق الشعبية قاربت أن تصبح مذابح يومية . إن بريتوريا وعميات يونيتا التابعة لها تنتهج سياسة الأرض المحروقة في جنوب انغولا حيث أصبح البؤس الذي لا يوصف محنة عامة . وتستخدم ناميبيا في ذلك كمنطقة عازلة لحماية سيادة البيض في جنوب افريقيا ، وكقاعدة لارتكاب أعمال العدوان المتكررة ضد جيرانها . وتبلغ تكاليف البنية الاساسية الاقتصادية التي دمرت عدة بلايين من الدولارات .

ومن بين البلدان التسعة في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ، فإن جمهورية تنزانيا المتحدة وحدها لم تتأثر ماديا بحرب زعزعة الاستقرار التي تشهها جنوب افريقيا . أما بالنسبة لبقية البلدان فقد بلغت الفوضى التي أدت اليها زعزعة الاستقرار حدا مفرعا . وتقدر تكلفة البنى الاساسية والاجتماعية والاقتصادية التي دمرت في دول مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي في الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦ بحوالي ٣٠ بليون دولار . وتلك الدول في حاجة ماسة الى تلك البنى الاساسية حتى تحرر اقتصاداتها من السيطرة الاقتصادية لجنوب افريقيا .

وهناك كلفة أخرى لا يمكن تقديرها ، وهي الخسارة في الارواح البشرية . فكيف يمكن أن نحدد شئنا لضايا المذابح التي حدثت في هوموين وماجاكازي وماندمبا وميشونغوي وسينا في موزامبيق ؟ كيف يمكننا أن نحدد شئنا لذلك كله ؟

ومع ذلك لا زال 'الدينامو' و 'يونيتا' أصدقاء في العالم الغربي وفي أماكن أخرى ، فجنوب افريقيا ليست وحدها في القيام بدور العراب والممول وصاحب العمل لهما . بل إنهما تحملان حتى الآن على الاسلحة وعلى قذائف "ستنغر" من بعض الدول الاعضاء في هذه المنظمة ، ويبدو أن هناك من يشعرون بالارتياح إزاء المذابح الدموية التي تحدث في الجنوب الافريقي ما دام ذلك يخدم مصالحهم الخاصة الايديولوجية أو العنصرية .

إن بلدان مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ليست لديها القدرة على شن حرب على جنوب افريقيا ولا تنوي أو تطمح الى الحصول على تلك القدرة ، فهي جاهدة في تكريس مواردها الضئيلة وطاقات شعوبها لتنمية اقتصاداتها حتى تقلل من اعتمادها على جنوب افريقيا ، وتعزز التكامل الاقتصادي الاقليمي بروح خطة عمل لاغوس . وفي هذا المسعى ، حاولت أن تحصل على مساعدة المجتمع الدولي وحصلت بالفعل على تلك المساعدة . وبهذه المساعدات ، نقيم الجسور ونبنى مستودعات النفط والمستشفيات والمدارس وغير ذلك من البنى الاساسية الاقتصادية والاجتماعية التي تحولها العماليات والمؤيدون لها في جنوب افريقيا الى حطام . هل هذا هو ما يريد مقدمو المساعدة أن

يحدث لمساعداتهم ؟ هل تريد هذه الشعوب أن تقدم لنا المساعدات لضخبي المدارس والمستشفيات لتسمح لاصدقائها في حكومة جنوب افريقيا بأن تحولها الى انقاذ ؟ إننا نناشد المجتمع الدولي أن يساعدنا على إنهاء هذه الاعمال الجنونية . إن كل ما نريده لبلدان مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ، هو أن يسمح لها بتنمية اقتصاداتها في سلم وهدوء . وهذا هو كل ما نطلبه من المجتمع الدولي .

لا يزال الشرق الاوسط بؤرة توتر ، ويبدو أنه ليست هناك رغبة من جانب اسرائيل لقبول انشاء وطن للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة . فما برحت اسرائيل تنشر المستوطنات اليهودية في الاراضي التي احتلتها في الحرب ، وفي الوقت نفسه لا يزال الفلسطينيون يعيشون في مخيمات اللاجئين في الشرق الاوسط دون أن تبدو بارقة أمل على إنهاء مأساتهم .

إن بوتسوانا لا تقبل التعارض المفترض بين وجود دولة اسرائيل داخل حدود دولية معترف بها دوليا الى جانب وطن مستقل للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة . إننا نعتقد أن هذا هو الاساس الوحيد الاكيد للسلم الدائم بين اسرائيل وجيرانها العرب . ولا تقبل حكومتي سياسة القوة هي الحق ولن تقبلها على الاطلاق ، والشعب اليهودي الذي عانى طويلا لا ينبغي أن يقف غير مكترث لمأساة الآخرين ، لا سيما وأن الآخرين لهم حقوق تاريخية مشروعة ومماثلة فيما يتعلق بأرض فلسطين . إن المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط ، والذي طال الكلام بشأنه ، يجب أن يعقد بالمشاركة الكاملة لكل أطراف الصراع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية لاننا نعتقد أن في هذا المؤتمر يكمن الأمل في إحلال السلم في المنطقة .

إنني أتكلم باعتباري شخصا يأتي من منطقة تمزقها الحرب ، ولكنني مع ذلك أجد أن استمرار الحرب في منطقة الخليج أمر لا يقبله العقل لأن هذه الحرب لا تفيد أحدا ولا سيما طرفيها الاساسيين . إن التدمير الذي أحدثته هذه الحرب في اقتصادات شعبي البلدين والخسائر التي سببتها في الأرواح لمما يدعو الى الفزع . ونحن نناشد الطرفين أن ينفذا قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي يطالب بوقف اطلاق النار وإنهاء الاعمال القتالية .



وبالنسبة لممالي كيمبوتشيا وأفغانستان ، لم يتغير موقفنا . فما زلنا مقتنعين بأن انسحاب القوات الأجنبية في كلتا الحالتين سيكون أول خطوة هامة مسوب تطبيع الحياة السياسية في البلدين اللذين مزقتهما الحرب . وفي الوقت نفسه ، ستواصل حكومتي تشجيع الجهود الدولية الرامية للتوصل الى حلول تفاوضية دائمة لكلا المسألتين . وقد لاحظنا في الحالتين أن هناك جهودا تبذل بشكل أو بآخر للتوصل الى حلول عن طريق الحوار .

ولكن مادامت القوات الأجنبية موجودة في هذين البلدين منظر مقتنعين بأن أفضل طريقة يمكن للأمم المتحدة أن تتناول المسألة بها هي أن تطالب بانسحاب تلك القوات .

إن مشكلة الصحراء الغربية ما برحت تستعصي على الحل . وقد انتهى توا أحد أطراف النزاع من بناء ما يسمى بحائط الدفاع . ولن تكون إقامة ذلك الحائط نتيجة إلا التسبب في خلق المزيد من العقبات الكأداء في طريق البحث عن السلم في المغرب . ونؤكد قناعتنا بأن المساعي الحميدة التي تقوم بها منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة تظل تمثل الوسيلة المنطقية الوحيدة التي يمكن بها لأطراف النزاع الدخول في حوار حر ومنصف يرمي إلى التمكن من تحقيق عملية تقرير المصير في الإقليم .

أما مسألة تشاد ، فمسألة هامة بالنسبة لنا ، وإنه لمن المؤلم لنا جميعا أن شعب ذلك البلد الأفريقي الذي مزقته الحرب لم يشهد السلم قط منذ أن نال استقلاله . لذلك فإننا نعلق أهمية كبيرة للغاية على الجهود الحالية التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية لإنهاء هذا الصراع ، ونطلب من جميع الغرباء عن ذلك الصراع الأفريقي البحث أن يبتعدوا عنه - وأن يبتعدوا عنه كثيرا - وأن يكفوا عن إلهاب مشاعر الأطراف المتحاربة في سبيل جني المكاسب التجارية من جراء استمرار صراع الأشقاء بين هذين البلدين الأفريقيين الشقيقين ، تشاد وليبيا .

أما إذا ألقينا نظرة على منطقة أمريكا اللاتينية فإننا نشعر بالتشجيع إذ نرى ، بعد فترة من الجمود على الساحة الدبلوماسية ، أنه قد اتخذت خطوات ملموسة نحو إحلال السلم في المنطقة . إن الاتفاق الذي وقعه قادة كوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس وغواتيمالا والسلفادور في مدينة غواتيمالا في شهر آب/أغسطس ينطوي على إمكانيات لإنهاء الصراع بين الأشقاء في أمريكا الوسطى إذا ما أعطيت له الفرصة . ويحدونا وطيد الأمل في ألا يجد الغرباء أعذارا أخرى لتخريب هذه الجهود من أجل تحقيق أهدافهم الذاتية . فلتقرر شعوب أمريكا الوسطى الطريق المفضي إلى تقرير مصيرها . ولا ينبغي لأي أحد أن يملئ عليها الطريقة التي يتعين عليها بها إدارة شؤونها .

وبصورة مماثلة ، نعلق الآمال على الحوار من أجل البحث عن حلول لمشكلة جزر فوكلاند (مالغيناس) . إن الأمم المتحدة على استعداد دائما لمساعدة الأرجنتين والمملكة المتحدة في حل خلافتهما على طاولة المفاوضات . وكلما أسرعنا في التعاون في هذا المسعى الهام كان ذلك أفضل من أجل تحقيق السلم والهدوء في منطقة جنوب المحيط الأطلسي .

إن موقف بوتسوانا لم يتغير إزاء إعادة توحيد كوريا لأن العوامل التي حثت بنا إلى اتخاذ هذا الموقف لم تتغير . ومنظر ثابتين على إصرارنا ومؤداه ، أولا ، أنه لا بد من توحيد الكوريتين بصورة سلمية ، وثانيا ، أنه لا بد من إجراء الحوار بين الجانبين لحل المشاكل المشتركة ، وثالثا ، أنه لا ينبغي أن يكون هناك تدخل أجنبي في هذا الحوار .

أما فيما يتعلق بمسألة الحرب والسلم فإن بوتسوانا ترحب بالمفاوضات الدائرة حاليا بين الدولتين العظميين الرئيسيتين التي تهدف إلى تخفيض ترساناتهما النووية . ولا يساورنا أدنى شك في أن أي تخفيض هام يمكن لهما الاتفاق عليه في هذا المسعى سيكون موضع ترحيب لدى جميع الدول . ونحشهما على مواصلة هذا المسعى البناء . إن انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية في الفترة من ٢٤ آب/أغسطس إلى ١١ أيلول/سبتمبر من هذا العام قد جاء متأخرا عن أوانه كثيرا . وعلى الرغم من أن المؤتمر لم يسفر عن نتائج هامة ، إلا أنه استكشف إمكانيات كثيرة ذات قيمة جديرة بالاهتمام الجاد في المستقبل . فحقيقة وجود علاقة عضوية بين نزع السلاح والتنمية مسألة لم تعد موضع جدل .

إن قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن لا ينبغي الاستخفاف بها أو تجاهلها بنفس الإزدراء الذي اعتدنا عليه . وليس مما يعزز مصداقية منظمتنا ، ويحسن صورتها أن تستمر الحقيقة المؤلمة الماثلة في أن قبرص لاتزال محتلة على الرغم من اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٦٥ (١٩٧٤) وقرار الجمعية العامة ٢٢١٢ (د - ٢٩) . والواقع أن الدلائل تشير إلى أن قبضة الاحتلال قد أصبحت أكثر من ذي قبل . وهذا محزن جدا ، لأن

قبرص بلد غير منحاز وعضو في الكمنولث لاشك في أرومته ، وبلد من بلدان العالم الثالث وجريمته الوحيدة أن موقعه الجغرافي وقدره جملاه جارا - كبلدي - لبلاد قوي . لا يستقيم أن تترك قبرص لتهلك تحت وطأة الاحتلال العسكري الثقيلة . لا بد للأمم المتحدة أن تحول دون وقوع ذلك . إن استقلال تلك الجزيرة المسالمة وسيادتها وعلامتها الإقليمية وعدم انحيازها أمور على جانب كبير من الأهمية ، بالأقل بالنسبة لتأمين استمرار وجود بلدان العالم الثالث الصغيرة المحفوف بالمخاطر .

لقد اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية أخيرا إعلانا بشأن حماية حقوق الإنسان . وهذا ما يجب أن يكون ، إذ أننا - بوصفنا من البلدان المستقلة حديثا والبعض منا لا يزال يحاول بكل معنى الكلمة الوقوف على قدميه - أمامنا الكثير من حقوق الإنسان الجديرة بالحماية ، لأن عملية النمو التي جاءت بعد عقود من الاستقلال ليست عملية سلمية دائما . ومع ذلك فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يجوز الانتقام من قدر الحياة البشرية على أي أساس كان ، سواء كان أيديولوجيا أو دينيا أو عرقيا أو عنصريا .

ونحن على المفوض السامي لشؤون اللاجئين لتفانيه في قضية اللاجئين . وفي رأينا أنه يؤدي عملا قيما ونحث على المزيد من التأييد لمهمته الصعبة . أما ويلات الإرهاب التي يتركبها أفراد أو مجموعات من الأفراد ودول فقدت حسها بالانتماء إلى الإنسانية ، فتمثل بلاء عالميا . ويسر بلادي أن تلاحظ أنه يوجد الآن جهد دولي متضافر لمكافحة هذا البلاء بجميع جوانبه وتفرعاته ، بما فيها إرهاب الدولة . والدول لا تتمتع بأي إعفاء من المسؤولية إزاء ذلك ، بغض النظر عن حجمها والقوة المتاحة تحت تصرفها . إذ أن جميع أشكال الإرهاب بغیضة ولا بد من مكافحتها دون هوادة . أما المخدرات ، فما برحت تلحق الضرر في العالم . فالجيل الجديد اليوم جيل واقع في قبضة الهلوسة والهديان . ونلاحظ بارتياح النتيجة التي أسفر عنها المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها الذي عقد في فيينا في الصيف الماضي . ولا بد أن تنفذ دون إبطاء الخطوات والعلاجات التي اتفق

عليها في ذلك المؤتمر . ولعل الأمم المتحدة قد ظلت غير قادرة ، طيلة السنوات الـ ٤٢ التي مرت على إنشائها ، على الوفاء بتوقعاتنا في الكفاح من أجل إيجاد عالم أفضل للبشرية . وقد يكون جدول الأعمال المعروف علينا مضمحا بوضوح عن أننا لانزال نعيش في عالم مخوف بالمخاطر بعيد غاية البعد عن العالم الذي كان ينشده أبائنا المؤسسون للمنظمة ، إلا أننا لم نفقد الأمل . فالأمم المتحدة تمثل أفضل صرح إنساني شيد حتى الآن . وعالمنا المهزوز كان يمكن أن يكون أسوأ مما هو بكثير لولا وجودها . لذلك ، أؤكد مجددا إيمان بلدي الذي لا يتزعزع بالمنظمة . وأقول بثقة وأمل أنه لا يزال بوسعها أن تستخدم جميع إمكانياتها للاستجابة بحزم لاحتياجات عالمنا المضطرب لتظل ودية لمبادئها وتحقق أهدافها .

السيد مينارد (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

بالنيابة عن كمنوك جزر البهاما ، حكومة وشعبا ، وبالاصالة عن نفسي ، أتقدم بأحر التهناني اليكم ، سيدي الرئيس ، بمناسبة تقلدكم رئاسة هذه الجمعية العامة . ووفد بلادي ، إذ يدرك قدرتكم وتجربتكم ، في مجال الدبلوماسية ، على ثقة من أنه سيكون بإمكاننا التوصل الى اتفاقات هامة بشأن العديد من المشاكل التي تواجه الدول الاعضاء .

كما اغتنم هذه الفرصة للشناء على السيد جودري وزير خارجية بنفلاديش للأسلوب البارع الذي ادار به أعمال الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . في ١٩ حزيران/يونيه أعاد الناخبون في جزر البهاما انتخاب حكومة بلادي لفترة سادسة ، وهو أمر لم يسبق له مثيل . وقد أعطى هذه التصويت حكومة بلادي ولاية قوية للاستمرار في تعزيز البرامج الفعالة من أجل التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في جزر البهاما . ونتيجة لذلك التصويت بات بإمكان حكومتي أن تواصل استخدام صوتها وطاقاتها لتعزيز هذا المحفل العالمي العظيم .

وبالتالي تفتنم حكومتي هذه الفرصة لدعم أميننا العام ، السيد بيريز دي كوييار ، في دوره القيادي في هذه المنظمة ، تنفيذا للتدابير التي من شأنها تحقيق أكبر قدر من التعاون فيما بين الدول ومن ثم تقليل المواجهة . توجد على جدول أعمال الأمم المتحدة مشاكل مستمرة كتلك الخاصة بالحالة الاقتصادية العالمية والدين والاتجار بالمخدرات واساءة استخدامها ، ونزع السلاح والصراعات المحلية ، وفي افريقيا مشاكل الفصل العنصري والاضطراب السياسي والركود الاقتصادي والجفاف والمجاعة التي تحيق بمعظم مناطق القارة . وتستعصي المشاكل الافريقية على الحلول السهلة بسبب عدم استعداد الدول التي بإمكانها أن تحقق التغيير للانضمام بالكامل في الحرب ضد الفصل العنصري .

ومع ذلك لن أركز إلا على تلك المسائل التي يرى وقد بلادي أن بإمكانه أن يقدم بشأنها بعض الملاحظات والاقتراحات العملية التي قد تسهم في حلها . وعلى نفس

المنوال ، أود أن أتناول أولاً قضية الدول الصغيرة ، خاصة فيما يتصل بقابليتها الاقتصادية للبقاء وبأمنها .

إن المسألة ، في التحليل النهائي ، ليست مسألة ما إذا كانت الدول الصغيرة كيانات قابلة للبقاء ، فالتاريخ سبق أن أجاب على هذا السؤال بالإيجاب . والسبب المسألة ، في الواقع ، هو أنه إذا استمر الموقف المتناقض فيما يتصل بالدول الصغيرة فإنها عندئذ تصبح عبئاً . لقد استمعنا جميعاً إلى الحكمة القائلة : اعط أحدهم سمكة تطعمه يوماً ، علمه صيد السمك تطعمه أبداً . إن الدول الصغيرة لا تحتاج إلا إلى التفاهم والصبر والمساعدة المجدية . ونحن ، بوصفنا من فئة البلدان الصغيرة قد حددنا الأهداف والمشاريع فيما يتعلق بالاحتياجات التي ينبغي الوفاء بها . إن لدينا بعض الأدوات لتحقيق أهدافنا والوفاء بمشاريعنا . وما نحتاجه الآن هو السبل لتحسين هذه الأدوات والصبر للسماح لنا بأن نحدد مصيرنا بأنفسنا .

وفي إطار هذه الفئة الخاصة من الدول الصغيرة ، هناك مجموعة أكثر تحدياً من الدول تتطلب اهتماماً وتفهماً خاصين من جانب المجتمع الدولي . وأقصد مجموعة الدول النامية الجزرية التي أعطتها جغرافيتها من المصاعب أكثر مما منحتها من البركات فيما يتعلق بحجمها . فبالإضافة إلى أعبائها الاقتصادية والاجتماعية ، كاعتمادها على سلعة أساسية واحدة أو بضع سلع ، والمديونية الخارجية ، والعجز في كوادرات الموظفين الإداريين ، وكلها مشاكل تعاني منها الدول النامية الأخرى ، فإن الدول الجزرية لا تواجه مشكلة صغر حجمها فحسب ، بل وبُعدها - وفي بعض الأحيان بُعدها الكبير - عن مراكز السوق ، وما يسببه ذلك من عوائق فيما يتعلق بالنقل والسوق الداخلية المحدودة فوق الافتقار العام إلى الموارد الطبيعية أو المصادر الطبيعية الناجمة تقليدياً . ومع ذلك فإنه بوسع الدول الصغيرة ، إذا ما سمح لها بالتمتع بمستوى فعال من الاعتماد على الذات فضلاً عن الاستقرار الداخلي ، أن تعزز النظام الدولي والسلام والأمن الجماعي .

ها قد انقضى عام آخر ولا يزال نظام الفصل العنصري البغيض في جنوب افريقيا باقيا ، على الرغم من الضغوط المتزايدة التي يمارسها المجتمع الدولي ، بل والقطاع الخاص عن طريق القرارات والدعوات لسحب الاستثمارات ، والمظاهرات والعقوبات وأشكال الحظر . لقد مال الرأي العام العالمي الى جانبنا على نحو ثابت ، ومن الواضح أن نظام بوتا قد خسر المعركة من الناحية النفسية ، ولكن مازال هناك الكثير من العقبات التي يتعين علينا أن نتجاوزها . فما زال سم برييتوريا يؤثر على البلد المجاور ألا وهو ناميبيا ، وهو بلد يميح مُطالباً بأن يتخذ مكانه الصحيح باعتباره دولة مستقلة في المجتمع الدولي .

لقد حان الوقت كيما نواجه ، نحن الشعوب ، آثار التواطؤ حين يتصل الأمر بجنوب افريقيا وناميبيا . وإذا لم نفعل ذلك ، سنصبح جميعا مزنبين ونحمل بوزر جرائم القمع والقتل تماما كتلك الدول التي تتخاذل عن ممارسة الضغط الاقتصادي والنفوذ السياسي على جنوب افريقيا .

في عام ١٩٨٥ فطن رؤساء حكومات الكمنولث في اجتماعهم في ناساو الى صلف جنوب افريقيا وضرورة وضع حد لنظام الفصل العنصري . وتحت رئاسة سير ليندن بندلينغ ، رئيس وزراء جزر البهاما ، قام رؤساء الحكومات بتعيين فريق الشخصيات البارزة المعني بالجنوب الافريقي والتابع للكمونولث ، ولمدة ستة أشهر في عام ١٩٨٦ سعى فريق الشخصيات البارزة - الذي سافر أعضاؤه على نحو مستغيث في الجنوب الافريقي - الى تعزيز عملية الحوار من أجل التغير ووضع نهاية لنظام الفصل العنصري وإقامة ديمقراطية حقيقية غير عرقية في جنوب افريقيا . ومن المحزن أن حكومة جنوب افريقيا أصفت لكنها لم تسمع : وتسلمت الرسالة لكنها لم تقدم على أي عمل . وبالتالي عقد الكمنولث قمة مصغرة ضمت سبع دول في لندن لمحاولة ممارسة المزيد من الضغوط على جنوب افريقيا .

وبرئاسة سير ليندن بندلينغ ، أكدت حكومات الهند وكندا وأستراليا وزمبابوي وبريطانيا وزامبيا وجزر البهاما ، من جديد ، التزام الكمنولث بالاتفاق الذي توصلت



اليه بشأن الجنوب الافريقي في تشوم في ناساو . وبسبب عدم امتداد برييتوريا للتفاوض ، وافق فريق الدول السبع ، باستثناء بريطانيا ، على اتخاذ تدابير اقتصادية ضد جنوب افريقيا بوصف ذلك حتمية اخلاقية وسياسية .

وحين يجتمع رؤساء حكومات الكمنولث في فانكوفر في الاسبوع المقبل ، ستكون جزر البهاما بالطبع في مقدمة الدول التي ستحارب من أجل المساواة العرقية والحريية في جميع بقاع الجنوب الافريقي .

وفي رأي جزر البهاما ، لا بد أن يكون هناك تسليم غير مشروط بالحاجة الملحة لاتخاذ إجراء للقضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ولا بد أن تتضمن التدابير المجدية الالتزام العملي بمسائل هيكلية أساسية كالقضاء على التعليم التمييزي .

وفي هذا السياق ، رحبت حكومة جزر البهاما بإنشاء صندوق الكومنولث للمنح الدراسية لجنوب افريقيا وظلت تدعمه بمساهمات تقدمها الى امانة الكومنولث . ويتولى الصندوق ادارة منح ناسو الدراسية التابعة للكومنولث ، التي أنشئت في اجتماع رؤساء الحكومات الذي عقد في ١٩٨٥ في عاصمة جزر البهاما للمساعدة على تعليم الفئات المتضررة من الفصل العنصري في جنوب افريقيا حتى تتمكن من اكتساب المهارات التي يغلب أن تدعو الحاجة اليها لتحقيق التقدم في جنوب افريقيا بعد القضاء على الفصل العنصري . كما دأبت حكومة جزر البهاما على دعم برامج الامم المتحدة المخصصة للمضطهدين واللاجئين في جنوب افريقيا ، بما في ذلك صندوق الامم المتحدة لناميبيا ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين .

ومن الضروري أيضا زيادة المساعدة المقدمة لدول خط المواجهة للحد بصورة كبيرة من تبعيتها الاقتصادية لجنوب افريقيا وضمان أمنها في مواجهة العدوان الذي تشنه عليها جنوب افريقيا . فبجانب تبعية دول خط المواجهة الاقتصادية لجنوب افريقيا ، يظل أمن تلك الدول عرضة للانتهاك المستمر ، إما بالعدوان المباشر من جانب جنوب افريقيا ، وإما بالمساعدة المادية التي تقدمها جنوب افريقيا للجماعات المعارضة المسلحة داخل دول خط المواجهة . وقد ثبت أن جنوب افريقيا لا تستخدم العدوان الداخلي والخارجي فقط لإرهاب دول خط المواجهة وارغامها على التخلي عن تأييدها للأغلبية السوداء ، بل وتستغل أيضا تبعية تلك الدول الاقتصادية لها لاحتياجها الى ما توفره جنوب افريقيا من فرص عمل لمواطني دول المواجهة . وعلاوة على ذلك ، يؤدي توفير فرص العمل هذه الى تجاهل بطالة واسعة النطاق التي يعاني منها السود في جنوب افريقيا ، والى خفض المستوى العام للأجور ، وتمكين حكومة جنوب افريقيا من التحكم في القوة العاملة . وبغية الحد من تبعية دول خط المواجهة لجنوب افريقيا ، ساهمت جزر البهاما ماليا في برامج الامم المتحدة وفي الصندوق الذي خصمته حركة عدم الانحياز لتلك الدول .

إن تجاهل العناصر التي سبق ذكرها يعني إهدار التضحيات الشخصية والمالية التي قدمها كثير من الأمم والمنظمات والافراد للقضاء على الفصل العنصري . كما يمكن أن يسهم ذلك أيضا في اشغال نيران ثورة ستحيل الى رماد المنجزات التي تحققت بفضل بلايين الدولارات التي استثمرتها الأمم الغربية المتقدمة في جنوب افريقيا . ويمكن أن يجعل أخيرا السم الذي تنفثه بريتوريا يسري ليقضي الى الابد على استقلال ناميبيا وحريتها . لذا يجب - بالرغم من الاهتمام المركز الان على الحالة الداخلية في جنوب افريقيا - التأكيد مجددا على مشروع استقلال ناميبيا الوارد في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

كما حدث في ١٩٨٥ ، تباطأ الاقتصاد العالمي مرة أخرى في ١٩٨٦ . وكان ذلك ، بالطبع ، على حساب بلدان نامية كثيرة ، وخاصة في افريقيا . ولقد كانت البلدان النامية صاحبة اقل قدر من التنوع الاقتصادي هي التي تحملت أكبر قدر من المعاناة نتيجة لهذه الحالة المتدهورة . وقد بات الكثير من هذه البلدان النامية التي تثقل كاهله الديون الخارجية تجد نفسه في اوضاع داخلية غير مستقرة ، أخذ النمو السلبي يُرثخ نفسه في غمارها ليصبح طريقة حياة لتلك البلدان .

ولنقارن ذلك السيناريو الاقتصادي المتردي للبلدان النامية مع حالة اقتصادات السوق في البلدان المتقدمة التي تمكنت من تحقيق نمو في الدخل الفردي في ١٩٨٦ . وهي صورة لا توحى بوجود أي شيء يُذكر عن تنفيذ الأمم المتحدة للمبادئ الاقتصادية الواردة في ميثاقها .

لقد وُضِّح لنا المسار الصحيح الذي ينبغي انتهاجه في الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، إذ يمكن أن تكون الوثيقة التي صدرت بتوافق الآراء عن تلك الدورة بمثابة ضوء هام يهتدي به المجتمع الدولي في جهوده الرامية الى اصلاح الاقتصاد العالمي . وأود أن أؤكد هنا على ما تضمنته الوثيقة من توصيات من أجل تحقيق نمو مطرد غير تضخمي في البلدان النامية وتهيئة بيئة تؤدي الى التعجيل بالنمو في البلدان النامية . وتشتمل تلك التوصيات في انتهاج استراتيجية تعاونية

ومرنة بشأن مسألة الديون الدولية ، ووقف السياسات الحمائية ، وتحمل البلدان الصناعية لمسؤوليتها عن ايجاد بيئة اقتصادية أكثر استقرارا يمكن التكهن بما يطرأ عليها من تغيرات وخاصة في مجال أسعار السلع الأساسية .

إن حكومة جزر البهاما تواصل توجيه نداء مباشر وقوي للدولتين العظميين الرئيسيتين للعمل معا من أجل التوصل الى اتفاقات ثنائية مرضية لكلا الطرفين . وينبغي أن تعزز هذه المكوك اتفاقات اضافية لتحديد الاسلحة تشمل الدول النووية الأخرى المهمة عسكريا . كما يجب أن تصاحب الجهود الجادة الرامية الى تحديد الاسلحة أعمال مجددة لإنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية ، والغاء استخدام الاسلحة الكيميائية .

إن الحملة العالمية لنزع السلاح والمؤتمر العالمي لنزع السلاح المقترحين في الفقرتين ١٥ و ١٢٢ على التوالي من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، يشكلان فرصتين ذهبيتين لحفز شعوب العالم ، كبيرها وصغيرها ، على تقديم اسهام ملموس في مجال نزع السلاح ، أو على الأقل صوب التوصل الى اتفاق عالمي على أن تصبح الاسلحة ، في أدنى مستوياتها الكمية والكيفية آخر ما يُلجأ اليه في الصراعات بين الأمم .

وتوجد في الوقت الراهن دلائل مشجعة على أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، بمساعدة الالتزام الشجاع والتاريخي للسيد كول مستشار جمهورية المانيا الاتحادية ، على وشك التوصل الى اتفاق يمكن أن يبعد عن العالم ما ظل يتعرض له من تهديد استخدام الاسلحة النووية . وتشيد حكومتي بهذه الأعمال التي تنم عن عزيمة سياسية تعمل لمالح الأمن الوطني والدولي .

إن الفوائد التي تعود على العالم من خفض الانفاق على الاسلحة لا حصر لها . وستؤيد جزر البهاما كل التدابير الرامية الى تغذية التنمية بالموارد التي تحرر عن طريق نزع السلاح ، وخاصة التدابير التي من شأنها أن تسمح باستخدام الخبرة والتكنولوجيا المكرمتين الآن لسباق التسلح في حل مشاكل عالمية مثل مكافحة التلوث

والوقاية من المرض وغيرهما من المشاريع التي لا تفتقر إلا الى التمويل . وتؤيد جزر البهاما التنمية التي تفيها الاموال المحررة من نزع السلاح والرامية الى تحقيق مستوى مقبول وطيب لحياة جميع الشعوب في كل مكان .

إن الحالة في كل من أفغانستان وأمريكا الوسطى ، حتى لا نذكر سوى مثلين ساطعين ، مليئتان بالعبر من حيث أنهما توضحان أن التمسك العنيد بمناطق النفوذ من جانب الدولتين العظميين الرئيسيتين في سياق سياسات توازن القوى لا يسهم في إقامة نظام عالمي مستقر .

لذا ، تواصل جزر البهاما المطالبة بالانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من أفغانستان ، وتؤكد - بالإضافة الى ذلك - على أن التفاوض بشأن وضع ضمانات متفق عليها لاستعادة الوضع غير المنحاز لأفغانستان قد يكون الحل الدائم الوحيد للمعاناة الداخلية والمآزق السياسي الناجم عن الصراع في ذلك البلد المحاصر .

وتشعر جزر البهاما بالارتياح لإظهار العزيمة السياسية في منطقة أمريكا الوسطى دون الإقليمية على هدي من توجيهات مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ، وجهودهما المكثفة ليجاد حل سلمي للصراع في ذلك الاقليم .

لذا ترحب جزر البهاما بخطة رؤساء أمريكا الوسطى بشأن اجراءات احلال سلم وطيء ودائم في أمريكا الوسطى التي وُقِّعَ عليها في ٧ آب/أغسطس ، وبالصك الخاص بإنشاء لجنة دولية للتحقق والمتابعة الذي وُقِّعَ عليه بعد ذلك بخمسة عشر يوما من جانب وزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى وبلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ومن جانب الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية .

وتستحق المبادرتين كل دعم دولي ، لانهما دليان على التزام حقيقي باستعادة السلم في امريكا الوسطى . وفي هذا السياق تشجع جزر البهاما منظمات الامم المتحدة ذات الصلة ، كمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، على تقديم كل مساعدة عملية ممكنة لحكومات امريكا الوسطى في كل مرحلة من مراحل تنفيذ الجدول الزمني لخطة السلم . وإزاء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تشكل الى حد كبير الاسباب الجذرية للصراعات في امريكا الوسطى ، تعد المساعدة الدولية عنصرا رئيسيا إن كان للسلم أن يستعاد عن طريق العودة الى درب السعي صوب التقدم من خلال العدالة الاقتصادية والاجتماعية .

إن إصرار المجتمع الدولي على التصدي للظاهرة المخربة المدمرة المتمثلة في إدمان المخدرات والاتجار غير المشروع فيها ، قد أسفر عن مبادرات لم يسبق لها مثيل في مجال السيطرة على المخدرات . وتمثل أبرز جهد في السنوات الاخيرة في انعقاد المؤتمر الدولي المعني بإساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع فيها بغيينا ، في وقت سابق من هذا العام ، ولقد جمع هذا المؤتمر سويا ، صفة العاملين في مجال السيطرة على المخدرات ، من ممثلين لمنظمة الامم المتحدة وممثلين للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وعلى نفس القدر من الهمية ، كانت روح التوفيق والتعاون التي وجهت أعمال المؤتمر وأسفرت عن اعتماده وثيقته الرئيسيتين - المخطط الشامل متعدد المناهج ، والإعلان - بتوافق الآراء .

إن قوة الدفع التي ولدها المؤتمر الدولي المعني بإساءة استخدام المخدرات والاتجار فيها ، كان لها أثر ايجابي على عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي الذي اجتمع فور انتهاء المؤتمر للبدء في العمل في إعداد اتفاقية جديدة ضد الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة والمواد المتصلة بها .

إن نجاح الجهود التي من قبيل المؤتمر الدولي المعني بإساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع فيها ، والاتفاقية الجديدة ، يجب ألا ينظر اليهما فقط على انهما مجرد وثائق صدرت بتوافق الآراء فمدى النجاح سيتضح بمرور الوقت ،

خاصة حين تمارس الحكومات إراداتها السياسية التي أعرب عنها في الإعلان ، وتنفذ - عن طريق التشريعات والممارسات الوطنية والاقليمية - تلك التدابير التي أوصي بها في المخطط الشامل متعدد المناهج ، بالإضافة الى المعاهدات والقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن السيطرة على إساءة استخدام المخدرات .

ولا تزال جزر البهاما طرفا في مكافحة إساءة استخدام المخدرات والاتجار فيها ، لأنها تعتقد انه لا بد من كسب الحرب ضد المخدرات ، لان ذلك في صالح الاستقرار الاجتماعي ، المحلي والعالمي على حد سواء .

وختاما ، أود أن أذكر الاعضاء بأننا نعيش في عالم تتقلص مسافته بسبب الثورات التكنولوجية في العلم والنقل والمواصلات والاتصالات . وغني عن البيان أن المقررات التي تتخذ في الأمم المتحدة يمكن أن تُنقل تقنيا ومن خلال تدخل فردي مباشر لكل أجزاء المعمورة في ثوان أو على أقصى تقدير في ساعات قليلة . وبالتالي ، لا يمكن لأي عضو أن يواصل ادعاء الجهل أو فقدان الحيلة فيما يتعلق بمحنة أشقائه وشقيقاته على ظهر هذا الكوكب . فنحن إما ضحايا أعمالنا أو مستفيدون منها . ومن ثم ، يصبح من الضروري أن نقبل أن نكون حماة أشقائنا ولا يمكننا أن نجلس مكتوفي الأيدي حين يعانون . وإنني لمقتنع بأنه بتوجيهكم - سيادة الرئيس - ستطرح بعض المشاكل التي يواجهها مجتمعنا ، إن لم تكن كلها ، على الملأ ويجري حلها .

السيد ولد أن جيان (موريتانيا) : اسمحوا لي أولا أن أقدم لكم باسم

وفد بلادي تهانتي الحارة بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثانية والأربعين .

إن الفضائل الأخلاقية والفكرية التي تتحلون بها والمواقف الحكيمة والبنّاءة لبلادكم تعتبر ضمانا لنجاح أعمال هذه الدورة .

كما أهني أيضا سلفكم وزير خارجية بنغلاديش المحترم على الجهود القيمة التي

بذلها من أجل نجاح أعمال الدورة الحادية والأربعين .

كما أهني السفير جوزيف ريد على المنصب الرفيع الذي اختير له .

وأود كذلك أن أعبر من جديد للسيد الأمين العام خافيير بيريز دي كوييار عن فائق التقدير والدعم والثقة الذي تكنه بلادنا له ونعبر له عن كامل الشكر والامتنان على الفعالية والتبصر والحكمة التي كان لها الغضل في التقدم في مهامه السامية . إن نظرة عابرة الى الأوضاع الدولية لتكفي للاطلاع على المخاطر الجمة التي تهدد مستقبل الإنسانية .

فعلى المستوى الاقتصادي ، ما زالت الأزمة تتفاقم وتزداد مضاعفاتها خطورة يوماً بعد يوم ، والحوار بين الشمال والجنوب الذي تعلق عليه آمال كبيرة أصبح في مأزق كبير . ومعدل النمو العالمي انخفض عن مستواه في الستينات وهو ما يندر بعدة سنوات أخرى من الكساد بالنسبة لاقتصاديات بلداننا . والهوة مازالت تزداد عمقا بين الدول الصناعية والدول النامية . وهكذا ، فإن دخل الفرد في الدول النامية قد انخفض بنسبة ٤ في المائة في حين أن هذا الدخل قد ارتفع بنسبة ٢,٥ في المائة في البلدان الصناعية .

ويعود تردّي الأوضاع الاقتصادية العالمية الى تضافر عدة عوامل من بينها تدهور معدلات التبادل التجاري وعبء الديون ، والقيود المفروضة على التبادل التجاري وعدم استقرار الأسواق العالمية .

فتدهور معدلات التبادل التجاري قد بلغ سنة ١٩٨٦ ، بعد هبوط أسعار المواد الخام ، أدنى مستوى له منذ الحرب العالمية الثانية . في حين ارتفع سعر المنتجات المصنعة بشكل يحبط الجهود التي تقوم بها الدول النامية من أجل تقويم موازين مدفوعاتها .

إن فرض القيود على حرية التبادل التجاري مع الدول النامية ، وضيق الأسواق ، وقلّة التبادل بين الجنوب - والجنوب يلحق ضررا بالغا بالصناعات الناشئة في الدول النامية ، وإن عبء الديون ، ولا سيما تكاليفها ، يستنزف موارد مالية هائلة لها انعكاسات بالغة الخطورة على اقتصاديات الدول النامية . فالبطالة والجوع والممرض والامية تنتشر وتتفاقم والعديد من المشاريع التنموية والبرامج الاجتماعية قد ألغيت .



وتجاه ذلك ، على المجموعة الدولية أن تهتم بجدية بذلك الوضع إذ ليس هناك مصير منعزل بل أن مصير الإنسانية مشترك .

فمن واجبنا جميعا أن نسعى للتغلب على هذه الازمة ، مما يتطلب منا أن نبدأ مفاوضات شاملة وأن نعمل بجد من أجل التوصل على المدى القصير الى التخفيف من آلام العالم الثالث وعلى المدى الطويل الى اصلاح جذري للنظام الاقتصادي العالمي ، من أجل استبداله بنظام اقتصادي دولي أكثر عدالة وانصافا .

إن ذلك هو سبيل السلام والامن والرفاهية ، وينبغي ألا يحدد عنه أحد .

إن الوضع الاقتصادي المتأزم تعاني منه افريقيا أكثر من غيرها حيث أنها تتحمل بمفردها خمس ديون العالم . وما زالت قارتنا تعلق آمالا كبيرة على خطة الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . واملنا كبير في أن يُحرز تقدم بشأن عقد مؤتمر خاص بديون افريقيا .

إن أخطر ما يهدد قارتنا هو تعرض جزء كبير منها للجفاف والتمحور ، اللذين مازالت مخاطرها مستمرة ، بالرغم من التحسن القليل في كمية الأمطار . وعلى سبيل المثال ، فإنه حسب توقعات الخبراء الى أن بقية الأحراش في موريتانيا يختفي إن لم يطرأ تحسن ملحوظ في الحالة المناخية .

ووعيا من بلادنا بهذه المخاطر ، انضمت الى دول الساحل الاخرى في إطار المنظمات الإقليمية من أجل مكافحة هذه الكارثة .

وعلى المستوى الوطني ، تم وضع خطة شاملة للتقويم الاقتصادي والمالي منذ ١٩٨٥ ، حققت نتائج ملموسة ، خاصة في التغلب على عجز الميزانية . والقطاع الريفي يحتل مكانة هامة في هذه الخطة التي تهدف ، على المدى الطويل ، الى تحقيق الاكتفاء الذاتي انطلاقا من التوجيهات المحددة في خطة الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

إن موريتانيا تتلقى عونا هاما من المجموعة الدولية . وننتهز هذه الفرصة لنعبر عن خالص شكرنا للدول الصديقة ، ومنظمات الأمم المتحدة ، على هذا العون الذي قد تظل بلادنا محتاجة اليه طالما أنها لم تتغلب على كارثة الجفاف والتمحور .

فسياسة "الغذاء مقابل العمل" والمبادرات التي قام بها الصندوق المشترك للمساعدة الغذائية المعوّضة تستهدف تشجيع النشاطات التنموية الجماعية .

والدول التي تقدم المساعدة اصبحت تشترك في التوزيع والتسيير ، وهذا ما يبرهن على تصميمنا على التسيير الدقيق والنزيه لهذه المساعدات .

إن القيادة الوطنية ، وعلى رأسها العقيد معاوية ولد سيد أحمد الطايغ ، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني ، رئيس الدولة ، مقتنعة من أن الكفاح ضد التخلف يتطلب تسخير جميع الطاقات والإمكانات وإقامة جو من الثقة في البلاد .

كان هذا الاقتناع حافزا على اتخاذ قرار العفو العام عن جميع السجناء السياسيين وإعادة جميع الحريات الفردية غداة قيام حركة التصحيح في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ .

وأصبحت مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم حقيقة واقعية منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، حيث تم تنظيم انتخابات بلدية حرة وديمقراطية في العواصم الإقليمية ، لأول مرة في تاريخ بلادنا وجرت الانتخابات بحرية تامة وفاز فيها مرشحون متعددون دون أي تدخل أو تأثير من طرف الدولة .

وسوف تشمل هذه الانتخابات جميع المدن والقرى الموريتانية ، وذلك في نفس الظروف الديمقراطية .

وتعيش موريتانيا جوا من الطمأنينة لم يسبق له مثيل . وعلى الصعيد الدولي ، تمثل هذا الاختبار بالمصادقة على عدة معاهدات دولية تتعلق بحقوق الإنسان .

إن قيادتنا الوطنية تولي أهمية كبيرة لتهديب وتكوين الإنسان الموريتاني . حيث أشرف رئيس الدولة ، العقيد معاوية ولد سيد أحمد الطابع ، بنفسه على انطلاق حملة مكافحة الأمية منذ خطابه التاريخي ، المعروف في بلادنا بخطاب النعمة ، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ . والهدف من هذه الحملة القضاء على الأمية قبل سنة ١٩٩٠ ، وتأهيل المواطنين الموريتانيين لاستيعاب متطلبات الحضارة العصرية .

إن المرأة الموريتانية تحتل مكانة تزداد أهميتها يوما بعد يوم في جميع القطاعات الحيوية . وتولي القيادة الوطنية أهمية خاصة لرفع مستوى المرأة بالذات ، وإشراكها في إدارة الشؤون العامة ، مما أدى الى أن العديد من النساء قد تقلدن مناصب سامية في جهاز الدولة .

إن الأوضاع السياسية الدولية مازال يخيم عليها التوتر وعدم الاستقرار . ففي الشرق الأوسط ، تتماهى إسرائيل في ممارساتها العدوانية والقمعية واغتصاب الأرض الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية . وتعمل جاهدة لطمس المعالم الحضارية والديموغرافية في الأراضي العربية المحتلة ، استعدادا لضمها بصفة نهائية . إن

سياسة الامر الواقع هذه ، تقوم على التوسع والعدوان وتخلق جوا دائما من التوتر والعنف ، مما يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والامن العالميين .

إن القضية الفلسطينية هي لبّ النزاع في الشرق الاوسط . وأي حلّ دائم وعادل لهذا النزاع يقتضي الانسحاب من الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس الشريف ، والاعتراف للشعب الفلسطيني بحقه في تقرير مصيره بنفسه ، وحقه في تأسيس دولة وطنية تحت قيادة ممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي هذا الصدد ، فإن عقد مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط تحت إشراف الامم المتحدة وبالمشاركة الفعلية والكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة مع جميع الأطراف المعنية ، يعتبر خطوة إيجابية على طريق حلّ هذه المعضلة . وإن موريتانيا لتشيد بالجهود الحميدة التي تبذلها منظمتنا لتحقيق هذا الغرض .

وفي الجنوب الافريقي ، مازال نظام التمييز العنصري ، حليف وشريك الكيان الصهيوني ، متعننا في ممارساته الإجرامية العنصرية والقمعية ضد شعب جنوب افريقيا وناميبيا ودول خط المواجهة . ولقد أصبح من الواضح أن الاملاحات الدستورية التي يدعيها ما هي إلا مجرد مهزلة .

إن موريتانيا تجدد إدانتها للنظام بريتوريا العنصري وتؤكد دعمها للكفاح البطولي العادل الذي يخوضه الحزب الوطني الافريقي .

وفي ناميبيا ، يستمر كذلك نظام بريتوريا في انتهاج سياسة الاحتلال والتعسف ضاربا عرض الحائط بالقرارات الصريحة للأمم المتحدة ، لاسيما القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي صادق عليه مجلس الامن بالاجماع والذي ، وهو الاساس لكل حل عادل ودائم للمشكلة الناميبية في قيادة سوابو .

وفضلا عن ذلك فإن السياسة العدوانية لبريتوريا تمتد الى جميع دول المنطقة ، وتهدد بمفغة خطيرة المدنيين والمنشآت الاقتصادية لهذه الدول . إن هذه السياسة

القائمة على العنف والقوة وانتهاك حقوق الانسان ، تشكل تحديا صارخا للمجموعة الدولية .

وموريتانيا على يقين من أن الحل العادل والنهائي لكافة مشاكل الجنوب الافريقي يكمن في القضاء على سياسة التمييز العنصري وإقامة نظام ديمقراطي يضمن حقوق جميع المواطنين في جنوب افريقيا والاستقلال التام لناميبيا .

وفي الخليج ، مازالت الحرب الدامية تدور رحاها بين العراق وإيران ، الدولتين المتجاورتين العضوتين في منظمة الأمم المتحدة ، وتمتد مضاعفاتها الى جميع دول الخليج مما يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والامن العالميين في هذه المنطقة الحساسة .

وموريتانيا ، حرما منها على الاخوة والوثام داخل صغوف الامة الإسلامية ، وعلى أمن واستقرار دول المنطقة ، لم تتوان في ضم جهودها الى المساعي الحميدة المبذولة من أجل إيقاف هذه الحرب وحل النزاع بالطرق السلمية ، وخاصة تلك الجهود الجبارة التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز .

ونحن اليوم أمام خطر توسيع رقعة النزاع ، بحيث أصبحت حرية الملاحة في الخليج مهددة ، الأمر الذي يفرض بالحاح على المجموعة الدولية بكاملها الدعم والتعجيل بتطبيق قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

إن بلادي تنوه بالموقف العراقي وتجاوبه مع جميع المبادرات السلمية ، ولا سيما قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ونرجو أن تحذو إيران حذوه .

بخصوص مشكلة أفغانستان ، فإن موريتانيا لا زالت مقتنعة بأن حل المشكلة الأفغانية يتطلب انسحاب القوات الأجنبية واطاحة الفرقة للشعب الأفغاني بإجراء سياسة تفاهم وطني بفرض إقامة حكومة وطنية مستقلة ومحايدة في ذلك البلد الشقيق المجاهد . وفيما يتعلق بكمبوتشيا ، فإن موريتانيا تؤكد تأييدها للقرارات الصادرة عن منظمتنا حول هذه القضية وتؤكد على ضرورة انسحاب القوات الأجنبية لكي يتسنى للشعب كمبوتشيا أن يقرر مصيره بنفسه ، بدون تدخل أجنبي .

وبالنسبة للوضع في أمريكا الوسطى ، فإن موريتانيا تؤيد الجهود التي تقوم بها مجموعة الكانتادورا ومناصروها من أجل السلام والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة .

أسخوا لي بالعودة الى قارتنا الأفريقية لآتمنى النجاح للجهود التي تبذلها اللجنة الرفيعة التي كونتها منظمة الوحدة الأفريقية على مستوى الرؤساء ، لمعالجة النزاع بين ليبيا وتشاد .

وعلى حدود موريتانيا الشمالية ، في منطقة المغرب العربي ، ظلت مشكلة الصحراء الغربية بدون تسوية ، الأمر الذي يشكل مصدر قلق دائم لبلادي لاسيما وأن لها علاقات متعددة مع الطرفين المتنازعين . ومن وجهة نظرنا أنه ليس بالإمكان إيجاد حل عادل ودائم لهذا النزاع ، إلا عن طريق التفاهم والحوار .

وفي هذا الصدد ، فإننا نؤيد كافة الجهود الحميدة المبذولة ، وخاصة من طرف منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية .

وأن شعوب المنطقة بكاملها تنتظر بفارغ الصبر حلا لهذه الأزمة ، الشيء الذي سيتيح لها تسخير طاقاتها في البناء والتنمية .

وفيما يخص موريتانيا فإنها ترفض بحزم كل محاولة لاقحامها في حرب الاثقيساء وسوف تحافظ بصرامة على حيادها التام ازاء هذا النزاع . ولا يعني ذلك عدم استعدادها لضم جهودها لأي عمل جاد يستهدف احلال السلام والوثام في ربوع هذه المنطقة العريضة . وهو أمر يشكل خطوة جبارة في بناء صرح المغرب العربي الكبير الذي هو أحد الأهداف الكبرى لشعوبنا ودولنا .

ان كل هذه النزاعات تستنزف طاقات العديد من الدول النامية وتمنعها من تكريس جهودها للتنمية وتحقيق التقدم والرفاهية لشعبها .

ولقد اتضح ، خلال انعقاد مؤتمر الامم المتحدة ، لبحث العلاقة بين التنمية ونزع السلاح ، أن مبالغ خيالية تنفق كل سنة في وسائل الدمار في حين أن كثيرا من سكان المعمورة لا يحملون على قوتهم اليومي . ان هذا الوضع يشكل تحديا صارخا للأخلاق وللمنطق ، وخاصة اذا نظرنا الى التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل والمذهل الذي حققته الانسانية في القرن العشرين .

فمن الشاذ ألا يواكب هذا التقدم العلمي والتكنولوجي تطور انساني وأخلاقي يضمن حماية المكتسبات الحضارية وبقاء بني البشر .

وبلادي مرتاحة للمباحثات التي تجريبها القوى العظمى كبداية حول هذا الموضوع وشمى أن تتكفل الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف من طرف منظماتنا بالنجاح وأن تنقذ الانسانية من كابوس الحرب ومفبة الدمار الشامل وان تتجه نحو السلام والوثام والتقدم والرفاهية لجميع بني البشر .

ان الفقر المدقع والمتزايد لاغلبية سكان المعمورة الناتج عن الجور الاقتصادي على المستوى الدولي واستمرار الحرب وسباق التسلح انما هي تحديات لمنظمتنا ، التي انشئت أساسا من أجل السلام والتضامن ومن أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب .

وانه على جميع الدول الاعضاء ، وعلى الخصوص الدول العظمى ، تحمل مسؤولية جسيمة ، الا وهي بذل كل الجهود من أجل انجاح المهمة النبيلة التي تقوم بها منظمة الامم المتحدة ، وهي بذلك انما تقوم بواجبها ، وفاء بالتزاماتها الواردة في الميثاق .

ان المشاكل العصرية التي أصبحت جد معقدة وشاملة تجعل مساهمة كل الدول ضرورة ملحة وتتطلب التخلي عن الانانية ، وذلك مراعاة لمبدأ المساواة بين الدول واحترام سيادة الدول الاعضاء واقامة نظام اقتصادي عادل ومنصف .

إن بلادي تعي النواقص التي تعاني منها الأمم المتحدة ، لكنها مع ذلك تقدر المكاسب التي حققتها في أكثر من مجال اقتصادي ، واجتماعي ، وثقافي ، وسياسي .  
وتؤكد موريتانيا من جديد تشبها الوطيد بالمبادئ النبيلة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة كما تعرب عن إيمانها بضرورة تنمية العلاقات الودية بين الأمم المتحدة والتعاون المشعر بين الدول ، والعمل من أجل السلام ، وذلك انطلاقاً من تاريخها المجيد ومن اختياراتها السياسية .

فبلادي تشكل أحد جسور الاتصال الهامة بين افريقيا والعالم العربي ، وهي بوثقة للحضارة الاسلامية الافريقية . وهذا الوضع يجعل من واجبها العمل من أجل التفاهم والتعاون بين هذين العالمين المتقاربين والمتكاملين .

وهذا الدور له جذور تاريخية عريقة إذ أن موريتانيا كانت منذ عدة قرون تستقبل أفواج الطلاب الافارقة وظل علماءها ينشرون العلم في افريقيا والعالم العربي ، فبلادنا ظلت أرض لقاء ، وحوار ، وتبادل ، وتفاهم وتراحم .

وتعلقنا بالسلام وحسن الجوار مستوحى من قيمنا الحضارية الافريقية الاسلامية التي تدعو الى التفاهم والاخاء والتسامح .

فهذه المبادئ يؤكد عليها الاسلام ونص عليها القرآن الكريم والاحاديث الشريفة . حيث أن الله جل وعلا يقول :

"وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" . (سورة

المائدة ، الآية ٣)

السيد لاسو (شاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحو لي سيدي الرئيس باسم وفد شاد أن أزجي اليكم تهنئتي على انتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . واننا لعلى ثقة من أن الدورة الثانية والأربعين بتوجيهكم ستتمكن ، بكفاءة واقتدار ، من النظر بفعالية في المسائل المطروحة على جدول أعمالها . ونحن نؤكد لكم تعاون وفدنا التام أثناء هذه الدورة .



وأود أيضا أن أعرب عن شكر وفدنا وامتنانه لسلفكم السيد همايون رشيد جودري ، الذي أدار أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين باقتدار وكياسة .

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالسيد خافيير بيريز دي كوبيار الأشادة التي يستحقها لما يبذله من جهود دؤوبه لا تكل من أجل النهوض بالسلم والتنمية . ويسعدنا أن يتبوا صديق تشاد ، السفير جوزيف فيرنر ريد ، منصب المسؤول في الامانة عن المسائل المتعلقة بالجمعية العامة . ويمكنه أن يعول على دعمنا في النجاح في مهامه الجديدة .

وقد عانت بلادي تشاد في السنوات الاخيرة ظروفنا صعبة للغاية أوشت أن تهتد بالخطر وجودها كدولة . ولم يقتصر الامر على الاضطراب الذي أشاعه العدوان والاحتلال الليبي بل أضيفت اليه الكوارث الطبيعية أشارها الفاجعة .

لقد نجح أعداء تشاد ، منذ زمن بعيد ، باستخدام كل صنوف المناورات ، في التفرقة ما بين التشاديين ، وتحويل خلاف دولي الطابع الى نزاع داخلي محض . والآن ، وقد أفتضت تلك المناورات التعويقية الدنيئة بفضل وعي التشاديين بأنهم ينتمون الى أمة واحدة ، تواجه تشاد المتحدة عدوها الحقيقي ، وهو جارتها ليبيا التي تحتل وتهاجم بلادنا بسبب شراحتها ورغبتها في التهام الاراضي ، ورغبتها في الهيمنة .

وقد أسفر العدوان والاحتلال الليبي عن وجهه في بداية هذا العام خلال الهجوم المضاد الباسل الذي شنه الوطنيون التشاديون الذين دمروا القواعد الجوية والارضية القوية التي أقامتها ليبيا على الاراضي التشادية . وأصبحت فادا ووادي دوم وفايا وزوار وأونيانفا وبرداي ووور وأوزو كلها مقابر للمحتلين ودليلا لا يطاوله الشك على عدوانهم على تشاد .

فقوة تجهيز تلك القواعد الجوية والارضية تظهر ، بما لا يدع مجالا للشك ، أن ليبيا لم تكن لديها أي نية في الجلاء عن تشاد . بل على العكس ، يشير تمركزها المكثف في عمق الحدود المعترف بها دوليا ، بوضوح الى خطط النظام الليبي الشيطانية الرامية الى الهيمنة .

واليوم ، قد اعترفت جميع الدول المحبة للسلم والعدالة والحرية بعمدان ليبيا على تشاد .

على أساس اتفاق فرنسي ايطالي ولد ميتا ، طوّق النظام الفاشي العنصري في طرابلس منطقة أوزو التشادية منذ عام ١٩٧٢ وشن اعتداءات مسلحة منها على بقية الاراضي التشادية ، ووسّع نطاق احتلاله ليشمل منطقة بوركو - اينيدي - تيبستي كلها التي تبلغ مساحتها حوالي ٥٥٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع .

هل هناك حاجة لان نذكركم بأن القذافي يحلم بإقامة ما يسمى بولايات متحدة ساحلية يكون هو زعيمها ؟ وطبقا لمنطق القذافي ينبغي أن تكون تشاد خطوة على طريق تحقيق تلك الاهداف الاستعمارية التي تنتمي الى عصر آخر .

ومع احتفاظ تشاد بحقها في استخدام أي وسيلة تمكنها من استعادة أراضيها المحتلة ، فإنها لم تأل جهدا في سبيل إعادة القذافي الى رشده بالطرق السلمية . وقد التزمت تشاد دائما موقف التعاون مع اللجنة المختصة التي شكلتها منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٧٧ في ليبرفيل . وهكذا ظلت تلك اللجنة طوال عشر سنوات تنظر في النزاع ، إلا أنها لم تستطع حتى اليوم بسبب صلف ليبيا ورفضها وازدراءها التعاون معها في أعمالها ، أن تتخذ قرارا نهائيا . والآن قد أصبحت نيات ليبيا السيئة ومناوراتها التعويقية واضحة ومعروفة كما بات ازديادها لمنظمة الوحدة الافريقية ومنظومة الأمم المتحدة والقانون بوجه عام أمرا يعرفه الجميع .

والدليل على ذلك أن ليبيا قد تغيبت عن حضور اجتماعات اللجنة واللجنة الفرعية للخبراء التي عقدت في ٢٩ نيسان/ابريل وفي الفترة من ١٨ الى ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٧ في ليبرفيل بمقتضى القرار (XXII) AHG/RES.158 لمنظمة الوحدة الافريقية . وأكثر من هذا أن القذافي لم يكلف نفسه مشقة الذهاب الى لوساكا في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ بالرغم من توجيه دعوة صريحة اليه من قبل منظمة الوحدة الافريقية للاشتراك في اجتماع قمة رؤساء الدول الاعضاء في اللجنة المختصة لبحث النزاع بين ليبيا وتشاد .

وازاء هذا الموقف المتمسك بالازدياد ، رأت الحكومة التشادية أنه من الضروري

أن تنقل هذا النزاع الى الجمعية العامة حتى يكون العالم بأسره على بيّنة من الأعمال الهمجية التي يرتكبها نظام القذافي . ويتمشى ادراج مسألة عدوان ليبيا على تشاد واحتلالها لها على جدول الاعمال مع هذا المنطق .

وينبني مسعانا على أساس سليم . فليبيا تنتهك يوميا وقف اطلاق النار الذي طالب به الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، والذي وافقت عليه ليبيا بمحض ارادتها . والواقع أن ليبيا تواصل بعناد انتهاكها للمجال الجوي التشادي ، وتحشد قواتها على الحدود وفي منطقة أوزو وتقوم بتجنيد المرتزقة من كل الجنسيات ولا سيما من الفلسطينيين واللبنانيين على أوسع نطاق ، مزدريّة كالعادة النداء الذي وجهه اليها رئيس منظمة الوحدة الافريقية الحالي .

وقد ظهرت هذه النية السيئة في لوساكا بعد أن رفضت ليبيا الموافقة على طلب اللجنة المختصة بأن تقدم اليها أية وشائق ذات صلة تكون تحت يدها ، في غضون شهر . فليبيا ليست لديها أي وشائق تؤيد ادعاءاتها . وهي تحاول كسب الوقت فحسب . وبموجب جميع الاتفاقات الدولية الموقعة بين الدول القائمة بالادارة في تشاد وبين ليبيا ، وبين ليبيا المستقلة وفرنسا ، تم بين ليبيا وتشاد المستقلة تظل أوزو أرضا تشادية . ولقد قدمنا الدليل على ذلك الى مجلس الامن ، كما فعلنا نفس الشيء مع اللجنة المختصة التي شكلتها منظمة الوحدة الافريقية . ونتحدى ليبيا أن تحذو حذونا .

وحين تتحدى دولة المجتمع الدولي بأسره على نحو صافر كما تفعل ليبيا القذافي ، فإن القانون الدولي والاخلاق يقضيان بأن تعامل بوصفها خارجة على القانون ، فتدان جزاء أفعالها وجزاء كل الشرور التي تسببها للدول الاخرى ولشعوب تلك الدول . واتي ، باسم تشاد "أطالب المجتمع الدولي بأن يظلم بمسؤوليته ويطلب من ليبيا أن تلتزم في سلوكها بالقانون والمبادئ ذات الصلة الواردة في ميثاق الامم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الافريقية وكذلك بالقرار (I) AHG/RES.16 ، الذي يكرس عدم المساس بالحدود الموروثة عن زمن الاستعمار . ولهذا السبب ، على المجتمع الدولي أن يطالب بأن تسحب ليبيا على الفور وبلا قيد أو شرط حشودها الهمجية المتوحشة من

الأراضي التشادية . فضلا عن ذلك ، هناك ما أنزله النظام الليبي بتشاد من خسائر  
لا سبيل إلى حصرها في الأرواح والأموال . وغني عن القول أن ليبيا مدينة لتشاد  
بتعويضات نظير جرائم الحرب التي ارتكبتها . وعلى المجتمع الدولي التزام أخلاقي بأن  
يطالب بتعويض تشاد .

فالحرب العدوانية التي شنها نظام طرابلس على تشاد قد دمرت كل بنيتها الاقتصادية الاساسية ، وأشاعت الخلل في إدارتها ، وقد عكفت حكومة الجمهورية الثالثة على استعادة سلطة الدولة واصلاح الاقتصاد ، وكان دعم المجتمع الدولي حاسما في تنفيذ برنامج إعادة التعمير . وفي هذا الصدد ، حددت الدول الصديقة والمنظمات الدولية ومعها حكومة تشاد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، الاتجاه الرئيسي لعملية اصلاح هذه . وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، تجلى التضامن الدولي مرة أخرى عندما اجتزنا مرحلة اصلاح إلى مرحلة إعادة التعمير والتنمية . وهنا أيضا مكن مؤتمر البلدان المانحة ، الذي عقد في جنيف ، تشاد من وضع خطة تنمية مؤقتة ، تدخل الآن في حيز التنفيذ . وإذا ما أمكن تنفيذ هذه الخطة بكاملها وفي الإطار الزمني اللازم ستمكن تشاد من أن تعود إلى معدل نموها سنة ١٩٧٨ ، الذي ينبغي أن يشكل أساسا صلبا لإنعاش الاقتصاد الوطني .

وبالرغم من النتائج المشجعة التي تسنى تحقيقها في مجال الانتعاش الاقتصادي ، لا تزال هناك عقبات كثيرة . والواقع أنه ما لم تعزز طاقات الانتاج في القطاعات الأخرى من الاقتصاد ، ستظل الدولة تقوم وحدها بعبء تلبية الاحتياجات الفعلية للمجتمع التشادي .

وإنخفاض أسعار القطن ، وهو محصول التصدير الرئيسي لتشاد ويمثل ٢٥ بالمائة من مصادر ميزانيتها ، قد خَفَّضَ إلى حد كبير قدرة الدولة على العمل ، بل وازداد الموقف خطورة بسبب ما تعانيه الصناعات القطنية من عجز مالي كبير ، وهي صناعات تعتبر أساسا للقدر من قدراتنا الانتاجية والتوزيعية ، والعنصر الاساسي لمدخل البلاد . وبطبيعة الحال ، أثرت هذه الازمة في جملة الأنشطة الصناعية في البلاد . وما زال العجز في الميزانية الذي تحاول الدول احتواءه قائما . وقد أوقفت الضرائب على تصدير القطن ، ولا بد أن تلجأ الدولة إلى مزيد من الاستدانة حتى يمكنها دعم أنشطة إعادة بناء الصناعات القطنية .

وعلاوة على ذلك ، أضر الجفاف ضاراً كبيراً بالثروة الحيوانية التي تمثل العنصر الأساسي الثاني من عناصر اقتصادنا الوطني . وقد أدى هذا إلى حالة من الفقر المدقع بين مربّي الماشية التي كانت مصدر رزقهم الوحيد .

وبغض معونة بعض الهيئات الدولية ، تحاول الحكومة إعادة بناء الثروة الحيوانية ، لكن هذه الأعمال بالرغم من أنها مشجعة إلا أنها تتطلب تخطيطاً بعيد المدى بغية تأمين الحالة الصحية لقطعان الماشية . بالإضافة إلى ذلك ، ينبغي تقديم المساعدة لمربي الماشية المتضررين سواء بتنمية قطعانهم ، أو تحويلهم إلى أنشطة إنتاجية أخرى .

وبالإضافة إلى المشكلات التي تستنزف مصادر ميزانيتنا تجد الدولة أن عليها توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة للأشخاص الذين نزحوا من موطنهم الأصلي بسبب حروب العدوان الليبي ، أو بسبب الجفاف والتمحّر .

وفي هذا الصدد تستحق حالة السكان في منطقة بوكو - أنيدي - تيبستي عناية خاصة من المجتمع الدولي ومن المنظمات الإنسانية بمفحة خاصة . فهؤلاء السكان الذين أرغموا على الفرار في وجه الغزو الليبي عام ١٩٨٢ تاركين ممتلكاتهم ، ويحاولون الآن العودة إلى مدنهم وقراهم التي حرّرت مؤخراً هم ضحايا أبرياء للقتل العشوائي ، والأعمال البربرية الأخرى التي قام بها نظام طرابلس .

هذه المشكلات مجتمعة تحدُّ إلى حد كبير من الإمكانيات المالية التي كان ينبغي أن تخصصها الدولة لتحسين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية . وإذا كان الوضع الزراعي قد تحسن نسبياً عام ١٩٨٦ - ١٩٨٧ بفضل هطول القدر الكافي من الأمطار على كل أراضينا ، فسوف يكون الموقف سيئاً هذا العام نتيجة لعدم انتظام هطول الأمطار على مدار السنة ، علاوة على أننا ابتلينا ، بزيادة في أسراب الجراد والجنادب ، حتى بات عددها يقدر بـ ٤٠٠ ٠٠٠ حشرة في الهكتار الواحد في بعض المناطق . ويهدد ذلك تهديداً كبيراً الهدف الذي تسعى إليه حكومة تشاد وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء .

فبعد أن هطلت أمطار غزيرة في نهاية أيار/مايو وبداية حزيران/يونيه ، مآت الحالة فجأة طوال شهر تموز/يوليه ، وقضى الجفاف على النباتات التي كانت قد بدأت تظهر في بعض المناطق . وإضطررنا ، مرة أخرى ، أن نوجه نداء آخر إلى المجتمع الدولي طالبين تضامنه معنا ثانية ، وتقديم المساعدة إلينا حتى نستطيع أن نستكمل جهودنا الذاتية .

إن الانتكاس الاقتصادي الذي قاد العالم إلى الأزمة الراهنة ، لم ينقض بعد ، وقد كانت لهذه الأزمة آثار خطيرة على البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا ، مما اضطر تلك البلدان إلى إعادة النظر في استراتيجيات التنمية وهي التي تعاني ، أصلا ، من نقص في الموارد .

وهكذا باتت أفريقيا تعاني أزمة اقتصادية حادة بشكل خاص استفحلت بسبب انخفاض أسعار المواد الخام . وقد استرعت هذه الحالة التي اتسمت باتساع الهوة بين البلدان الصناعية والبلدان المنتجة للمواد الخام انتباه المجتمع الدولي عام ١٩٨٦ . فكان أن كرمت دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا . والآن ، وبعد انقضاء عام ، يجوز لنا أن نتساءل : ماذا كانت فوائد تلك الدورة ؟ فبالرغم من أن غالبية البلدان الأفريقية قد شرعت فعلا في عملية إعادة هيكلة اقتصادياتها لم تكد المساعدات الخارجية المرجوة تبدأ إلا في شح شديد . وهكذا فإنه ، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية التي أصابت بعض البلدان الأفريقية ، سوف يقضى على الجهود التي تبذل لإعادة الهيكلة ما لم يدعمها تدفق محسوس لرأس المال من الخارج ، وخاصة من البلدان المتقدمة .

والدليل على هذا أن البلدان الأفريقية تعاني في الوقت الحاضر من التدفق العكسي لرأس المال إلى الخارج بنسبة أعلى مما يأتيها . ولا حاجة إلى القول أن تسديد أقساط الديون وخدمتها مسؤول إلى حد كبير عن الاختلال الذي يؤثر تأثيرا خطيرا على سياسات النمو للبلدان الأفريقية . ولسوف يكون من المستصوب كثيرا أن تتخذ تدابير محددة لإيجاد حل لمشكلة الديون .

علاوة على المشكلات الاقتصادية الخطيرة ، هناك النزاعات المسلحة التي تعمق تقدم الشعوب النامية . ومما يقلق وفدنا أيضا النزاعات التي تهن افريقيا وآسيا ، وكذلك امريكا اللاتينية .

وفيما يتعلق بالشرق الاوسط ، ايدت تشاد دائما القضية الفلسطينية . وفي مؤتمر القمة الاسلامي المنعقد في الكويت في كانون الثاني/يناير من هذا العام ، أعلن الرئيس الحاج حسين حبري :

"تتضامن جمهورية تشاد مع الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني ، وتؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة" .

ومع ذلك ، فقد ذهبنا عندما علمنا أن أشقاء فلسطينيين قد جنّدوا بأجور عالية ليشاركوا في القتال ضد شعب تشاد وعلى أرض تشاد . هل نفهم من ذلك أن الأشقاء الفلسطينيين قد تخلّوا عن الكفاح لتحرير وطنهم ، أو أنهم وقعوا في غواية نظام المرتزقة الدولي ؟

ونود أن نوجه السؤال ذاته إلى اللبنانيين الذين اقتفوا ذلك الأثر . ألا يجدر بهؤلاء اللبنانيين أن يداخلوا من أجل حماية وحدة أراضي بلدهم واستقلاله ؟

وفي الخليج الفارسي لا تزال الحرب تدور رحاها بين البلدين الشقيقتين إيران والعراق ، بالرغم من الكثير من المناهذات وجهود الوساطة ، وبالرغم من أن العراق كرر إعلان استعدادة للدخول في حوار . ويؤيد وفدي دون تحفظ تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، الذي اتخذ بالإجماع في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٧ .

ولا تزال افغانستان محتلة منذ ثماني سنوات ، بالرغم من القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة والتي تدعو إلى انسحاب القوات السوفياتية عن ذلك البلد . ولهذا الاحتلال ، كأي احتلال أجنبي آخر ، شماره الخارة ، فهو يدفع بسكان المناطق المحتلة إلى المنفى . ولا يسع تشاد ، وقد عانت من الاحتلال الليبي ، إلا أن تعرب عن تعاطفها مع الشعب الافغاني في نضاله من أجل التحرر الوطني .



وما زالت افريقيا مبتلاه بتقيح نظام الفصل العنصري البغيض . فنظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا ما زال يحرم الاغلبية السوداء من إدارة شؤون بلادها ومن كل حقوقها . وقد امتدت هذه السيادة إلى ناميبيا ، حيث يتحدى نظام بريتوريا الفاشي الامم المتحدة برفضه وضع نهاية لاحتلاله وتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولا يدخر نظام الاقلية وسعا ، في غمار معيه إلى إدامة سيطرته ، في العمل على زعزعة استقرار بلدان خط المواجهة . فكثيرا ما تصبح تلك البلدان ضحايا للهجمات الوحشية التي تشنها جنوب افريقيا بحجة أن تلك البلدان تأوي لديها مقاتلين تابعين لحركات التحرير في الجنوب الافريقي .

وبوسع حركات التحرير ودول خط المواجهة أن تطهئن إلى تأييد تشاد الشابت لها . ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا نداءاته المتكررة لان تكف جنوب افريقيا عن شن غاراتها على أراضي دول خط المواجهة ، وأن تنسحب دون قيد أو شرط من ناميبيا ، وأن تبدأ فوراً في إقامة مجتمع متعدد الاعراق يمكن فيه لكل الفئات أن تشارك على قدم المساواة في إدارة شؤون جنوب افريقيا .

ولسنوات طويلة ، ظل شعب كمبوتشيا الديمقراطية يعاني من ويلات حرب الاحتلال التي فرضتها عليه فييت نام . إن بلدي ، الذي أيد دائما الجهود التي تبذلها البلدان الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وجهود الامم المتحدة الرامية إلى كفالة احترام استقلال كمبوتشيا وسيادتها ، تطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط لكل قوات الاحتلال حتى يتمكن شعب كمبوتشيا من أن يقرر مصيره بحرية تحت قيادة الحكومة المشروعة التي يرأسها سمو الامير سامديش نوردوم سيهانوك .

وفيما يتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى ، نشجع المبادرات السلمية التي طرحتها مجموعة كونسادورا ، ونعرب عن الامل في أن خطة السلم التي اقترحها السيد أومكار أرياس سانشير ، رئيس جمهورية كوستاريكا ، ستجعل من الممكن في نهاية المطاف التوصل إلى حل دائم لمشاكل هذه المنطقة .

إن السلم لا يقدر بثمن ، كما يعلم الجميع ، فهو في الواقع الشرط الاساسي لإحراز أي تقدم اجتماعي واقتصادي . بيد أن بعض الدول الاعضاء في منظمنا يروق لها

أن تشعل الصراعات وتؤجج نيرانها بسبب مخططاتها الشيطانية للسيطرة ، رغم علمها التام بأنها - إذ تفعل ذلك - تحتك ميثاق الأمم المتحدة التي التزمت به .  
وتشاد ، التي تؤمن بمزايا الحوار ، لم تفوّت فرمة للإعراب عن ايمانها هذا . وترى تشاد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تشترك بكل طاقتها في السعي لتلمس الحلول لبعض الصراعات الاقليمية . إن الأمم المتحدة إذ تفعل ذلك إنما تعمل من أجل تعزيز السلم واعلاء كلمة القانون وفقا لمبادئ الميثاق ومقاصده . والامل وطيد في أن تضاعف الدول من جهودها من أجل تحقيق مبادئ الميثاق التي قبلتها بوصفها أعضاء في الأمم المتحدة . ويؤكد وفد تشاد من جديد إيمانه الكامل بهذه المنظمة ، ويعرب عن الامل في أن تتوصل هذه الدورة إلى الحلول المتوخاة التي طال انتظارها للمشاكل التي تسبب قلقا بالغا لنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد استمعنا إلى آخر متكلم في

جلسة هذا المساء . واعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يريدون الكلام في ممارسة حق الرد وأذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، تحدد مدة الكلمات التي تلقى في ممارسة حق الرد بعشر دقائق للكلمة الاولى وخمس دقائق للكلمة الثانية ، وتتكلم الوفود من مقاعدها .

السيد الفرطاي (الجمهورية العربية الليبية) : لقد استمعنا إلى

المتحدث الأخير في قائمة المتحدثين مساء اليوم ، ولا يمكن أن نصف ما ذكره في حديثه باسم أسياده من المستعمرين تجاه ليبيا وقيادتها سوى بأنه تكرر لما نسمعه ونقرأه من وقت لآخر من تصريحات لاسياده من الاستعماريين والامبرياليين في باريس وواشنطن . ولا نريد ، أن نُضَيِّع وقتكم أو وقت السادة أعضاء الوفود في الرد على ما تضمنه خطاب المتحدث من افتراءات يعلم الجميع أنه لا صحة لها ، الامر الذي لا نرى معه منحه شرف الرد على أي منها .

السيد بولاندي (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : حيث أن ممثل  
القذافي قد ترك القاعة ، فإنني سأقول فقط إن تشاد دولة مستقلة ذات سيادة ، ومن ثم  
فإنها لا تتلقى أوامر من أحد ، خاصة من نظام إرهابي نبذه المجتمع الدولي . وأؤكد  
مرة أخرى ما جاء في بيان وزير خارجية تشاد . ولا يسعني إلا أن أصف الكلمة التي  
القاها ممثل القذافي بأنها مجرد أكاذيب .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠